

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٤٨

الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد كور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/764)

1254952(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/764)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا وإسبانيا وإيطاليا وتركيا والصومال وفنلندا واليابان للاشتراك في جلسة اليوم.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، للاشتراك في جلسة اليوم. وباسم المجلس، أرحب بالسيد ماهيغا الذي يشارك في جلسة اليوم من مقديشو عن طريق التداول عن بعد باستخدام الفيديو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس مايير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/764، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتلو بياني، أود أقدم لكم، سيدي الرئيس، ولمجلس الأمن، السفير باسيلي غاتيريتسي، نائب ممثل الاتحاد الأفريقي في مقديشو، والفريق أندرو غوتي، قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الموجود في مقديشو، والعقيد كينيت موهايروي، قائد العمليات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الموجود أيضا في مقديشو. وعلاوة على ذلك، يحضر معي موظفو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

سيدي الرئيس، شكرا لكم على إتاحة هذه الفرصة لي لأوافي المجلس بمعلومات عن آخر المستجدات بشأن عملية السلام في الصومال. بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، وحكومة بلدكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أعرب عن بالغ امتناني للمجلس على دعمه المستمر لعملية السلام في الصومال، التي دخلت الآن مرحلة ما بعد الانتقال وهي بصدد التحول إلى عملية لبناء السلام.

لقد انتهت الفترة الانتقالية التي دامت تسعة أعوام في الصومال على نحو سلمي مفضية إلى إقرار دستور جديد، و برلمان جديد، وانتخاب رئيس البرلمان والرئيس الجديدين مؤخرا. والتغيير لبى تطلعات معظم الصوماليين وعزز الآمال في مزيد من التغييرات. وينكب الصومال الآن على تشكيل أول حكومة له لفترة ما بعد العملية الانتقالية. ويجري ذلك في أعقاب انتخاب حسن الشيخ محمد، في ١٠ أيلول/سبتمبر، رئيسا للجمهورية الصومالية. وكانت أكثر الانتخابات الرئاسية تمثيلية في الصومال منذ بداية الأزمة التي دامت ٢٠ عاما في البلد، وأول انتخابات يتم تنظيمها في البلد.

وقبل انتخاب الرئيس من جانب البرلمان، أُجريت عملية تتسم بالقدر ذاته من التمثيلية والانفتاح لانتخاب ٢٧٥ عضوا في البرلمان الاتحادي الجديد في الصومال من جانب شيوخ

القبائل، الذين أضفوا الشرعية على العملية. والبرلمان الجديد أقل عددا من حيث الأعضاء، ويتوفر على أكبر عدد من خريجي الجامعات، بمن في ذلك النساء، مقارنة مع أي برلمان سابق في الصومال. وقبل ذلك، قامت جمعية تأسيسية وطنية تتألف من ٨٢٥ عوضا بإقرار دستور مؤقت جديد. وأود أن أشيد بالرئيس المنتهية ولايته، الشيخ شريف الشيخ أحمد، على ما أبان عنه من شهامة وحنكة سياسية باعترافه بالهزيمة في الانتخابات، فضلا عن تعهده علنا بدعم خلفه والتعاون معه بشكل وثيق. كما أشيد بجميع الأطراف الستة الرئيسية الموقعة على خارطة الطريق، التي مكنت بالتزامها السياسي المتواصل من وضع الأساس للطابع الجامع للعملية الانتقالية.

أشكر الأمين العام على عقد مؤتمر قمة مصغر في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة، اتسمت أعماله بالإجماع على الإشادة بالتغيير السياسي في الصومال. وقد قام الرئيس محمد عن طريق التداول عن بعد باستخدام الفيديو من مقديشو، بتقديم عرض موجز لأولوياته السياسية ذات الأركان الستة للصومال الجديد، والتي تشمل تثبيت استتباب الأمن، والانفتاح السياسي والمصالحة، وتقديم الخدمات الأساسية للشعب. وكانت هناك رسالة مشجعة ومطمئنة من الحسن النية والدعم من لدن عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي في مؤتمر القمة المصغر، بما في ذلك العديد من أعضاء مجلس الأمن.

وفي ٦ تشرين الثاني/أكتوبر، عين الرئيس محمد السيد عبدي فرح شيردون رئيسا للوزراء. واتسمت العملية التي مهدت لهذا التعيين بإجراء مشاورات واسعة النطاق ضمن الجدول الزمني المنصوص عليه في الدستور. وسيقوم رئيس الوزراء بعرض خطة عمله أمام البرلمان هذا الأسبوع، قبل أن يقر البرلمان هذا التعيين، ثم يعين رئيس الوزراء أعضاء حكومته. بعد ذلك، سيضع مجلس الوزراء إطار للسياسة العامة يشمل خطة لتنفيذ الأولويات السياسية ذات الأركان الستة، التي سيوافق عليها البرلمان ويقرها رسميا. وفي الوقت ذاته، وضع البرلمان فعلا خطة عمله لفترة أربعة أعوام، التي تستند إلى المبادئ ذات الأركان الستة وتحدد واجباته باعتباره المؤسسة التمثيلية للشعب، فضلا عن علاقته بالسلطة التنفيذية، بما في ذلك مسؤوليتها المتعلقة بالمراقبة.

وقد تحسنت الحالة الأمنية في الصومال بشكل كبير بفضل استمرار جهود وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوات الإثيوبية، والحكومة الصومالية والقوات المحلية المتحالفة معها. وشكل سقوط كيسمايو، آخر معقل للمتمردين المتطرفين من حركة الشباب، في أواخر أيلول/سبتمبر، نقطة تحول حاسمة في الصراع. ويتمثل التحدي الآن في مواءمة الاستراتيجيتين الأمنية والسياسية في كيسمايو مع الاستراتيجية العام لتحقيق الاستقرار في المناطق التي تم استرجاعها مؤخرا.

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وشك بلوغ كامل قوتها المأذون بها. ويجري نشر الكتيبة الجيبوتية في القطاع الرابع، بدءاً بالمعدات المملوكة للوحدة، ويعقب ذلك نشر الأفراد. وقد تم بالفعل نشر مئتين وخمسة وثلاثين من جنود القوات الجيبوتية. كما أن نشر وحدة سيراليون قيد الطلب. وقد وصلت المعدات المملوكة للوحدة إلى مومباسا لنقلها بعد ذلك إلى القطاع الثاني. يسرني أيضا أن أبلغ بأن مقر قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو يعمل بكامل طاقته، بعد نشر القيادة العليا بأكملها، وتقريباً جميع ضباط الأركان التابعين لها في مقديشو.

على الرغم من أن حركة الشباب أصبحت الآن مليشيا متفرقةً شذر مذر، فإنها مع ذلك تواصل هجماتها، وباتت تلجأ بصورة أكبر لتكتيك هجمات الكر والفر الإرهابية غير المتناظرة، التي تقوم بها أحياناً في مقديشو. يجب تجهيز

قوات الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية للتعامل مع هذا التكتيك، في وقت بدأتا فيه بالسيطرة على المزيد من الأراضي واتسعت خطوط إمداداتهما. وثمة اتجاه مقلق آخر هو ما يجري من عمليات اغتيال وقتل يستهدف المدنيين. تستدعي تلك الاتجاهات نشر بعثة الاتحاد الأفريقي بكامل قوتها بسرعة، مع توفير الدعم اللوجستي اللازم والتدريب المكثف وتعزيز قوات الأمن الصومالية. من الضروري أيضا توفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي حتى تتمكن من السيطرة بفعالية أكبر على المياه الساحلية حول مقديشو، وميركا، وبراوة وكيسمايو بهدف حماية قواتها نفسها وحماية خطوط إمدادها، وقطع خطوط إمدادات حركة الشباب، وتأمين الموانئ للاستخدام التجاري، بما في ذلك تجارة الفحم. ولذلك أحث المجلس على دعم الطلب الوارد في الفقرة ٥٠ من التقرير الرابع لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي، الموجه إلى الأمين العام في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/764، المرفق).

ارتفعت ارتفاعاً كبيراً معدلات استسلام المنسلخين من مقاتلي حركة الشباب لقوات الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة، في حين يختلط بعض المقاتلين السابقين الفارين بالسكان المدنيين. يشكل ذلك تحديا خاصا لحماية المدنيين. وقد قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والمنظمة الدولية للهجرة بوضع خطة لاستقبال المنسلخين من مقاتلي حركة الشباب وإدماجهم كل في مجتمعه. تلك الخطة لم تبدأ بعد بسبب نقص التمويل.

يتواصل وقوع الإصابات بين المدنيين من جراء الصراع. معظم الحالات ناجمة عن تكتيكات المتمردين التي تنطوي على زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الإنساني. في نفس الوقت يجب تعزيز جميع قوات الأمن التي تتولى الأمم المتحدة رعايتها لكي تمتثل للقانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي في عملياتها. تعتزم قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال دعم تلك العملية بتنفيذ الوعد بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة.

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات واسع الانتشار في الصومال على الرغم من تحسين الحماية الدستورية للمرأة والحملات القوية التي يقوم بها المدافعون الصوماليون عن حقوق الإنسان وغيرهم من جماعات الدعوة. في مقديشو، لا يزال العنف الجنسي ضد النساء المشردات داخليا مستمراً. سيواصل مكتبي، بالتنسيق مع المجموعات الأخرى، العمل من أجل تحسين حماية وتعزيز حقوق المرأة الصومالية، بما في ذلك مشاركتها في الحياة العامة وعمليات السلام والمصالحة. لم يتحقق هدف تخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة، وهي وظائف لا يشغلها حتى الآن إلا الرجال، إلا بمقدار النصف، لكن برنامج تمثيل المرأة في المؤسسات العامة قد اكتسب زخما، وأصبح الآن جزء من برنامج سياسي راسخ في الصومال.

كذلك حظيت حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بامتثال مشجع من جانب الحكومة ومن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يجب ألا تصرفنا الخطوات الكبيرة التي خطاها الصومال في مجال الاستقرار السياسي عن الانتباه لاستمرار الحالة الإنسانية المؤلمة. فلا يزال هناك أكثر من مليوني صومالي في حاجة ماسة إلى المعونة الغذائية وغيرها من المساعدات. وفي نفس الوقت ما برحت المراعي تجف بعد أقل من عام على احتدام المجاعة، ما أدى إلى تدهور المؤشرات الإنسانية التي نراها الآن. ولم يتجاوز تمويل النداء الإنساني لعام ٢٠١٢ نسبة ٥٢ في المائة، مما يجعل من الصعب على

نحو متزايد أن تقوم وكالات المعونة بدعم وتعزيز سبل العيش وقدرة الصوماليين على تحمل الصدمات في المستقبل. إنني أحث الشركاء الدوليين على إدامة وتوسيع نطاق مساعداتهم للصومال للحيلولة دون الانزلاق إلى المجاعة والبؤس.

إن للمجتمع الإنساني الدولي الآن شريكا واعداً متمثلاً في القيادة الصومالية الجديدة. الحظر الذي فرضته حركة الشباب على منظمة الإغاثة الإسلامية، التي كانت واحدة من آخر منظمات المعونة العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، غير مقبول. مع دخول أراض جديدة تحت سيطرة قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة، نأمل أن تتحسن الحالة تحسناً سريعاً. وأحث الفصائل المسلحة كافة في الصومال على ضمان وصول المساعدة الإنسانية بدون عراقيل.

في الختام، يجب على الإدارة الجديدة في مقديشو الآن أن تتحرك بسرعة لتحقق الاستقرار في المنطقة المحررة حديثا. لقد قام الرئيس محمود بالفعل بزيارات لبليت هون وبيداوا في وسط الصومال، ما يثبت التزامه بالتواصل مع السلطات والمجتمعات المحلية. ولذلك الأمر أهميته الحاسمة في ملء الفراغ الذي يمكن أن ينشأ من جراء انسحاب المتمردين. لذا فإن التحدي الفوري الذي يواجه الحكومة هو إقامة إدارات للمجالس المحلية والمقاطعات، بما في ذلك تثبيت العدالة وسيادة القانون، وكذلك توفير الخدمات الأساسية للسكان. من الواضح أن الحكومة، وهي تتولى القيادة، تفتقر إلى الموارد الضرورية.

يركز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الآن على توسيع نطاق المساعي الحميدة وتقديم المساعدة للإدارة الجديدة في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا. وهناك عدة جهات فاعلة يجب إشراكها والتنسيق فيما بينها لتحقيق استقرار المناطق المستردة حديثا حيث تحتاج الحكومة إلى المساعدة لكي تضطلع بأعباء القيادة السياسية. يجب أن تأتي الأنشطة المدنية بسرعة بعد العمليات العسكرية من أجل إقامة إدارات محلية وللقيام بالأنشطة الإنسانية والأنشطة المتصلة بالتنمية. لكن ذلك لا يحدث بالسرعة الكافية. علاوة على ذلك، يعكف المكتب على عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة الآخرين كجزء من الاستعراض الإستراتيجي لمستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال، الذي سيحين قريبا.

فيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي، بدأنا، تحت قيادة إدارة الشؤون السياسية، عملية تشاورية مكثفة للتحليل والتقييم، يشارك فيها أيضاً الاتحاد الأفريقي، وذلك تحضيراً للمشاورات مع السلطة الصومالية جديدة.

وأود أن أؤكد أننا يجب أن نهتدي في وضع الخيارات لوجود الأمم المتحدة في المستقبل، كما طلب المجلس، باحتياجات الصوماليين وتوقعاتهم. وقد يعني ذلك تعديل مواعيدنا النهائية لتقديم التقارير إلى المجلس مراعاة لحاجة الصوماليين إلى فسحة من الوقت والفراغ لتشكيل الحكومة والبدء في تحديد برنامج عملها قبل الاشتراك معنا. وفي هذا الصدد، يسرني إبلاغكم بأني قدمت اليوم رسالة إلى الرئيس محمود من الأمين العام يعرب فيها عن اعتزامنا البدء في إجراء الاستعراض في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وأعرب الرئيس عن ترحيبه بالاقتراح.

وأعرب عن تقديري للشركاء الدوليين والإقليميين لما قدموه من دعم لي ولصانعي السلام الصوماليين طوال عملية خريطة الطريق. وتحتاج السلطات الصومالية الآن إلى المساعدة بصفة عاجلة للتصدي للتحديات الجديدة في مختلف القطاعات لمساعدتها على الإمساك بزمام العملية وقيادتها في فترة ما بعد الانتقال.

والجهود التي يبذلها الشركاء لوضع إطار جديد للمعونة في الصومال، في شراكة مع الحكومة، ملائمة وجيدة التوقيت للغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد غواتيمالا على تنظيمه مناقشة اليوم بشأن الحالة في الصومال. وبينما تبدأ السلطات الجديدة عملها في مقديشيو، الوقت مناسب لتدبُّر التقدم المحرز حتى الآن، والتحديات الماثلة في المستقبل، والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه لحكومة الصومال وشعبه.

وقد أحطنا علما باهتمام بالآراء التي أعرب عنها الممثل الخاص للأمين العام أوغوستين ماهيغا، وأود أن أشكره على بيانه القيّم.

وقد أحرز، خلال العام الماضي، تقدم ملحوظ في عملية تحقيق استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال. وأتاح ذلك فرصة تاريخية لا بد من اغتنامها من أجل استعادة السلام والاستقرار الكاملين في الصومال بعد عقدين من النزاع.

ويتجلى في اعتماد الدستور المؤقت وتشكيل البرلمان الجديد وانتخاب كل من الرئيس ورئيس المجلس وتعيين رئيس الوزراء الجديد تصميم الشعب الصومالي بشكل جماعي على التحول من المؤسسات الانتقالية إلى حكومة أكثر تمثيلا يمكنها تلبية الطموحات المشروعة لجميع شرائح المجتمع الصومالي.

وما كان ليتسنى بلوغ تلك العلامات الفارقة الهامة لولا الجهود المنسقة والمتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي، بما فيه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويستحق منا تقديرا خاصا الدور الهام الذي أداه الممثل الخاص ماهيغا في إتمام عملية الانتقال بنجاح.

ونزجي التهنئة أيضا للقيادة الصومالية الجديدة، وخاصة لفخامة السيد حسن شيخ محمود، الرئيس الجديد للصومال. وإنه لمبعث فخر شديد لنا أن الرئيس محمود قضى بضع سنوات للدراسة في الهند في أواخر الثمانينات.

وقد تسنى تحقيق تلك المكاسب على الجبهة السياسية بفعل الإنجازات الرائعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية على الجبهة الأمنية. فبفضل البعثة الاتحاد الأفريقي، أصبحت السلطات الصومالية اليوم تحكم قبضتها على مقديشو. وفي الأسبوع الماضي، قامت البعثة والقوات الصومالية بانتزاع مدينتي كيسمايو ووانلا وين الاستراتيجيتين من أيدي حركة الشباب.

وقد كان دعم المجتمع الدولي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مؤثرا في ذلك النجاح. ونحن نثني على جميع البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما أوغندا وبوروندي وكينيا، لالتزامها إزاء البعثة وللتضحيات التي قدمتها قواها.

ولتوطيد المكاسب التي تحققت، يتعين على الحكومة الجديدة في الصومال أن تشرع في بناء مؤسسات الدولة الفعالة التي يمكنها أن تباشر المصالحة الوطنية، وتعمل على إرساء سيادة القانون، وتبث الحياة في الأنشطة الاقتصادية، وتعيد تشكيل قوات الأمن وتعززها. كما أن من الضروري تنفيذ المهام المتبقية من خارطة الطريق على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نرحب بإطار السياسات ذي النقاط الست الذي حدده الرئيس محمود، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لتنفيذ هذا الإطار.

ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي هي عصب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في الصومال. وقد واصلت البعثة والقوات الأمنية الصومالية توسيع نطاق سيطرتهما في قطاعات العمليات الأربعة جميعا. ومع ذلك، ما

زالت حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الصومال، وقد تحولت إلى الحرب غير المتناظرة.

إن الحالة الأمنية المتغيرة تقتضي مواصلة زيادة الموارد التي يتم توفيرها للبعثة، بما فيها أدوات الدعم ومضاعفات القوة. ونؤيد لذلك الطلب المقدم من الاتحاد الأفريقي للتمديد التقني لمدة أربعة أشهر، استمرارا لمجموعة الدعم الحالية. كما نؤيد توسيع نطاق مجموعة الدعم اللوجستي لتشمل نشر أفراد مدنيين إضافيين ولتشمل الأصول البحرية فيما يتعلق بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وهذا البند الأخير بالغ الأهمية لتأمين طرق إمداد البعثة ولمنع حركة الشباب من الإفادة بالتجارة البحرية غير القانونية والقرصنة.

وما برحت القرصنة قبالة ساحل الصومال والمحنة الإنسانية التي يعانيها الرهائن المحتجزون لدى القراصنة مثار قلق شديد للهند. فجانب كبير من تجارة الهند – ويقدر بما يزيد عن ١٦٠ بليون دولار سنويا – يمر من خلال خليج عدن. ويشكل الهنود نسبة ٧ في المائة من بحّارة العالم، وكان من نتائج القرصنة تكلفة بشرية هائلة يتعين على أولئك البحارة دفعها. فكما جاء في آخر تقرير للأمين العام، ما زال القراصنة يحتجزون ٢٥٩ رهينة من ١٨ سفينة. و٤٣ من هؤلاء هم، للأسف، من المواطنين الهنود. ونرجو أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الكاملة للحكومة الجديدة في الصومال لتقوم بتنفيذ مجموعة شاملة من التدابير لمكافحة القرصنة على النحو المحدد في خريطة الطريق.

إن الهند والصومال تشتركان في ألفي عام من أشكال التبادل الحضاري عبر البحار. ومنذ سنين ليست بعيدة، أسهمت الهند إسهاما كبيرا في حفظ السلام في الصومال من خلال مشاركتها الهامة في عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي العام الماضي، بعد إعلان رئيس وزرائنا في مؤتمر قمة الهند وأفريقيا، قدمت الهند مساهمة مالية قدرها مليونا دولار للبعثة. وهذا العام، سنقدم مساهمة أخرى قدرها مليون دولار.

كما واصلنا مد يد المساعدة للصومال في بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية وقمنا مؤخرا بزيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للخبراء والطلاب الصوماليين للاستفادة منها في المؤسسات الأكاديمية الهندية. كما أسهمنا في إعداد قطاع تكنولوجيا المعلومات في الصومال.

وبينما يتحرك الصومال صوب مرحلة جديدة من التهدئة وبناء السلام، سيظل استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية لنجاحه. وأود أن أؤكد لحكومة الصومال الجديدة استمرار دعم الهند لمحاولاتنا المشتركة من أجل إعادة الصومال إلى مسار السلام والاستقرار والرخاء.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون جداً لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، بعد وقت قليل من عقد مؤتمر قمة مصغر للأمين العام بشأن الصومال في الشهر الماضي، ونرحب بوزير الدولة الهندي في جلسة اليوم. ونتوجه بجزيل الشكر كذلك الى السفير ماهيغا على إحاطته الاعلامية، وما زلنا نتطلع إلى إمكانية استماعنا الى إحاطة إعلامية من المفوض العمامرة.

تم تحقيق الكثير في الصومال خلال الاشهر الاثنتي عشرة الماضية، على حد ما سمعنا. ونحن نهنئ شعب الصومال على النهاية السلمية للعملية الانتقالية، وعلى انتخاب الرئيس حسن الشيخ محمود. لقد كان الانتقال أكثر عملية سياسية صومالية تمثيلاً وشفافية في غضون عقود. وكما أوضح الحدث الرفيع المستوى للأمين العام، يجب ان تظل العملية مملوكة من الصوماليين وبقيادة صومالية، مع اضطلاع المجتمع الدولي بدور داعم وتيسيري. وآمل أن نكون قادرين على إقامة شراكة جديدة بين الصومال والمجتمع الدولي، استناداً إلى

مبادئ المساءلة المتبادلة، والحكم الرشيد، والشفافية المالية، لصالح الشعب الصومالي.

وما زلنا نعتقد أن المجلس المشترك للإدارة المالية سيكون أداة مفيدة للحكومة الصومالية الجديدة في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف. فهي ستبني الثقة في صفوف المجتمع الدولي، وتزود الشعب الصومالي بالأداة التي يمكنه مساءلة حكومته من خلالها.

إن الاستعراضات المقبلة لعمليتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال توفر الفرصة المناسبة التوقيت لكفالة وجود الآليات الصحيحة في مكانها، بغية أن تكون المساعدة الدولية للصومال حسنة التنسيق وفعالة. واحتياجات شعب الصومال يجب أن تكون محورا لهذه الاستعراضات، ولكن يجب أيضا أن تكون الاستعراضات متكاملة ومتماسكة، لتحديد المسؤولية بوضوح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإظهار كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكون اسهامه اسهاما فعالا.

وعلى المجلس والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع دعم الأولويات التي حددها الرئيس حسن شيخ محمود، بما في ذلك تحسين الأمن، والانتعاش الاقتصادي، وتحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، فضلا عن مواصلة عملية الحوار السياسي، بما في ذلك بين مقديشو وهرغيسا.

وفي هذا السياق، أعلن وزير خارجية بلدي في الشهر الماضي دفع ١٠ ملايين جنيه استرليني إضافية لمساعدة الصومال على تلبية احتياجاته العاجلة. هذا بالإضافة إلى برنامجنا للمساعدة على مدى ثلاث سنوات بقيمة ٣٨ مليون جنيه استرليني، وهو البرنامج الذي يركز على دعم وظائف الدولة الأساسية في جميع أنحاء الصومال. وثمة دلالة اخرى على التزامنا الطويل الامد بالصومال تتمثل في املنا بفتح سفارتنا الجديدة في مقديشو خلال الربيع المقبل، إذا سمحت الظروف الامنية بذلك.

إن الحفاظ على الأمن وتعزيزه، وإنشاء هياكل حكومية واضحة أمور حيوية لتحقيق الاستقرار، بغية السماح بزيادة الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي. وأشيد بالشجاعة والالتزام المستمرين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية، على احراز التقدم الكبير، بما في ذلك تحرير كيسمايو قبل مجرد أسبوعين.

وأحث شركاء مجلس الأمن على القيام بكل ما في وسعهم لدعم جهود الصومال والجهود الدولية المبذولة لزيادة الأمن، بما في ذلك عن طريق تجديد الولاية المقبلة لبعثة لاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي سنعمم بشأنه مشروع قرار إلى الزملاء في المجلس خلال الأيام القليلة المقبلة. هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، والتوقعات عالية وثمة العديد من التحديات المقبلة. ولكن الصومال يحظى بالدعم الثابت من حكومة بلدي. وأحث شركاء مجلس الأمن على القيام بكل ما في وسعهم لكفالة ان يعزز الصومال التقدم الذي أحرز مؤخرا، ويتابع السير على مساره الوطني وصولا الى تحقيق السلام والرخاء.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال على إحاطته الاعلامية التي قدمها للتو عن الحالة في الصومال.

لقد فتح الصومال صفحة جديدة في تاريخه مع نهاية المرحلة الانتقالية، تميزت باعتماد الدستور المؤقت وإجراء انتخابات وإقامة مؤسسات جديدة. وبالفعل، إن اعتماد الجمعية التأسيسية الوطنية للدستور الصومالي المؤقت في ١ آب/أغسطس انتقل بالبلد أكثر نحو تحقيق الاستقرار الدائم. فو بمثابة الأساس لانتخابات الاعضاء الجدد في البرلمان الاتحادي وأجهزته الرئيسية، فضلا عن انتخاب رئيس الجمهورية. ودعا

الدستور أيضا إلى إنشاء العديد من المؤسسات الأخرى في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، ونأمل أن تقام قريبا.

ويسر بلدي أن الصومال قد خرج من عدم الاستقرار المؤسسي، وأنه الآن بصدد إنشاء دولة اتحادية قادرة على البقاء، مع المزيد من المؤسسات الاكثر تمثيلاً لإرشاده نحو التغيير الذي سيؤدي إلى الاستقرار.

والنتائج المشجعة التي تمكن الصومال من تحقيقها في المجالين السياسي والأمني والمجالات الاخرى هي ثمرة الجهود المشتركة للصوماليين أنفسهم، بما في ذلك الجهات السياسية الفاعلة، لا سيما الأطراف الموقعة على خريطة الطريق المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والشركاء الإقليميون والدوليون، لا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسائر أجهزة الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

إن مؤتمري لندن واسطنبول، واجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وزيارات عدة وفود دولية رفيعة المستوى الى مقديشو، ومؤتمر القمة الأخير عن الصومال على هامش الجمعية العامة كلها أدلة على دعم العملية السياسية من المجتمع الدولي للصومال. وهذا الدعم الدولي، إلى جانب الاعمال والتضحيات التي تقوم بها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية، أدى إلى تحرير عدد من المناطق الهامة في جنوب الصومال ووسطه. وإعادة الاستيلاء على ميناء كيسمايو الاستراتيجي في الآونة الأخيرة، وهو مصدر الدخل الرئيسي لحركة الشباب ومركز عملياتها، كانت ضربة قاتلة لهذا التمرد. ويعرب بلدي مرة أخرى عن امتنانه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على عملها الرائع، وما يشعر به افرادها من حس كبير بالمسؤولية والترفع عن الذات.

وعلى الرغم من دحر حركة الشباب من المناطق والمدن الاستراتيجية، وفقدانها الكثير من الأراضي، والتحاق بعض أعضائها بالقوات الحكومية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي، إلا أنه لا يزال يُخشى من أن تستخدم القدرات التدميرية التي ما فتئت تمتلكها للانخراط في أعمال إرهابية، كما شهدنا مؤخرا في قتل الصحفيين وارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. ويعتقد بلدي أنه من الملح حماية المؤسسات الجديدة في الصومال بغية ترسيخ المكاسب التي تحققت مؤخرا نظراً لأن فترة ما بعد المرحلة الانتقالية في الصومال محفوفة بالهشاشة، ولأن المؤسسات الجديدة عرضة للتهديدات، وهي تواجه العديد من التحديات. ويجب أن تحظى بالدعم القوي في مسعى لإحلال الاستقرار في البلد، بما في ذلك عن طريق الحوار مع المتمردين، لأنه، كما أشار الأمين العام، عملية السلام لا تنتهي مع نهاية المرحلة الانتقالية.

وتحث توغو أيضا الحكومة الجديدة على للعمل من أجل تحقيق الشفافية في إدارة الأموال العامة والمعونة التي تتلقاها لإعادة الإعمار والتنمية. ونأمل أن تفي بالحاجة إلى تمثيل المرأة والعمل من اجل بلوغ الشمولية والانفتاح وتحمّل المسؤولية، وأن تُبقي نظرة واسعة على الأهداف المطلوب تحقيقها أبعد من إنشاء المؤسسات السياسية، مثل إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية في البلد بعد ٢١ عاماً من الحرب الأهلية.

والتقدم السياسي والأمني المحرز يجب ألاّ يطغى على الحالة الإنسانية، التي لا تزال حرجة في الصومال. وتحث توغو مختلف الوكالات الإنسانية على مواصلة تنفيذ مبادرات المساعدة بغية تقديم العون الى آلاف المشردين واللاجئين والأشخاص الآخرين المحتاجين، على الرغم من الصعوبات التي تعترض القيام بذلك، في سبيل الحد من انعدام الأمن الغذائي ولا سيما سوء التغذية الخطير بين الأطفال.

كما تبقى حماية المدنيين والمسألة المتعلقة بحقوق الإنسان شواغل جدية، ويجب إدراجهما باعتبارهما أولويات في برنامجهم لإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية.

في حين أنه من الواضح أن عدد أعمال القرصنة على طول الساحل الصومالي قد انخفض بشكل ملحوظ، تظل زيادة النشاط الإجرامي في القارة، لا سيما أعمال اختطاف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والمدنيين من قبل شبكات القراصنة، مصدر قلق. لم تختف مشكلة القرصنة بنهاية الفترة الانتقالية، ويجب أن تتخذ السلطات الصومالية الجديدة نهجا وطنيا شاملا للأمن البحري من أجل تحقيق الأهداف المتبقية المنصوص عليها في خارطة الطريق. يجب أن يواصل المجتمع الدولي أيضا دعم حكومة الصومال في معركتها ضد القرصنة البحرية.

وأختتم كلمتي بالثناء على المساهمة التي لا تقدر بثمن من الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، اللذين واصلا دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسلطات الصومالية في جميع مراحل العملية. ترحب توغو بالإجراءات الإيجابية للغاية التي اضطلع بها الشركاء الآخرين الذين ظلوا يقفون إلى جانب الصومال. كما يدعم بلدي تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ما بعد ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، على النحو المبين في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أحرز الصومال تقدما كبيرا في الأشهر الأخيرة. فقد تحول اليأس المنتشر على نطاق واسع بين الصوماليين وفي المجتمع الدولي إلى تفاؤل حذر، بينما يدخل الصومال مرحلة جديدة تاريخية من التنمية الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الشعب الصومالي وأشيد بعمله الشاق وتضحيته العميقة. لكن النجاح ولد من رحم الشراكة. فقد شارك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الشعب الصومالي من أجل تحقيق المكاسب الكبيرة التي شهدناها في الآونة الأخيرة، ويجب علينا أن نجدد التزامنا المشترك بضمان استمرار إحراز التقدم.

تمثل نهاية الفترة الانتقالية في الصومال حقبة جديدة من الحكم. ونشعر بالتشجيع لنتائج عملية خارطة الطريق، بما في ذلك الدستور المؤقت، وانتخاب رئيس جديد واختيار رئيس الوزراء المعين. وقد تحقق تلك التطورات الواعدةمن خلال الجهود التي يقودها الصوماليون، و وكانت عملا رائعا بكل ما تحمله الكلمة من معنى..

أوضح الرئيس حسن شيخ محمود، أثناء كلمته أمام مؤتمر القمة المصغر بشأن الصومال الذي عقده الأمين العام الشهر الماضي، رؤيته للمؤسسات الحاكمة الشاملة ذات القاعدة العريضة في الصومال. نرحب بتلك الرؤية والخطوات الأولية لكنها هامة، التي اتخذها الرئيس حسن شيخ لتحقيق ذلك، بما في ذلك اختيار رئيس الوزراء المعين سعيد. نأمل أن يعمل رئيس الوزراء المعين بشكل وثيق وتعاوني مع الرئيس حسن شيخ والبرلمان لتحسين الحكم والأمن في الصومال من خلال عمليات ومؤسسات شاملة وشفافة وتمثيلية. إذ يتطلب الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في الصومال القيام بذلك.

وإذ تساعد الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في بناء قدرات المؤسسات الصومالية، يجب أن تتخذ القيادة الصومالية الجديدة خطوات عاجلة لمعالجة الفساد. وضع مؤتمر القمة المصغر أساسا لتنسيق جهود المجتمع الدولي، وآمل أن نتمكن هنا في نيويورك وفي مقديشو من مواصلة هذا التعاون.

شهدت الحالة الأمنية تحسنا كبيرا في العام الماضي، ولكن ما كان للصومال أن يصل إلى المرحلة التي وصل إليها اليوم بدون إسهامات قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحلفائهم الاستراتيجيين في المنطقة. ومكنت جهودهم عملية الانتقال في الصومال، و لم يكن ذلك بدون ثمن. أود أن ننوه بالتضحيات التي قدمتها قوات الأمن الوطني الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في

ذلك القتلى والجرحى أثناء أداء واجبهم لحماية الرئيس حسن شيخ في الأيام الأولى من رئاسته.

وكانت الولايات المتحدة إحدى الجهات المانحة الرائدة للجهود المبذولة لتحسين الأمن في الصومال. وساهمنا بأكثر من ١٣١ مليون دولار في بناء قدرات قطاع الأمن في الصومال. كما قدمنا أكثر من ٤٢٩ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى حصتنا من النفقات المقررة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تبلغ ٢٢٥ مليون دولار حتى الآن، التي تصرف في مجالات التدريب والمعدات والخدمات اللوجستية للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب بجميع الشركاء الجدد في هذا المسعى.

بالرغم من النجاحات العسكرية والتحسينات الأمنية، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا للأمن الصومالي، كما اتضح من الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقديشو يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر. نحن بحاجة إلى مواصلة التركيز على تحسين الحالة الأمنية في الصومال ومواصلة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقدرة الصومال على استئصال حركة الشباب.

نشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام في بناء قدرة الصومال على تحمل المسؤولية عن استتباب الأمن لديه. ونحث الجهات المانحة الجديدة، بصور ة خاصة، على مساعدة قوات الأمن الوطني الصومالية بتوفير المعدات والرواتب والبنية التحتية والدعم اللوجستي ودعم جهود التدريب الإقليمية.

ترحب الولايات المتحدة أيضا بقيام الأمم المتحدة باستعراض استراتيجي لمشاركتها في الصومال، فضلا عن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الاتحاد الأفريقي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والآن هو الوقت المناسب لإجراء التقييم والنظر بشأن إمكانية تكيف للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لدعم الصومال في المرحلة التالية للفترة الانتقالية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يشارك الصوماليون أنفسهم في هذه العملية، حتى تدعم رؤيتهم لمستقبل الصومال.

وبينما تظل الجهود التي تبذلها القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإضعاف حركة الشباب ضرورية، فإن تهيئة الظروف للحوكمة الفعالة والمشروعة أساس الأمن المستدام للشعب الصومالي. يجب أن يوفر الزعماء الصوماليون الوطنيون والمحليون فوائد ملموسة في الوقت المناسب للصوماليين في المناطق المحررة حديثا. إن عمليات تشكيل قوات الشرطة وإنشاء المحاكم، وزيادة فرص الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم، وتوفير الفرص الاقتصادية هي التي ستؤدي إلى احترام الشعب الصومالي لقادته وحكومته. وهي ما سيؤدي أيضا إلى الاستقرار.

ندرك أن المقاتلين السابقين المنشقين عن حركة الشباب سيحتاجون إلى إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية. ونحث على إحراز مزيد من التقدم في إطار خطة وطنية لتعزيز الاستقرار بغية تدعيم المكاسب العسكرية وإرساء الأساس لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية على الأجل الطويل.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن ننسى الأزمة الإنسانية التي لا يزال يعاني منها الصومال والدول المجاورة. ففي داخل الصومال، يواجه أكثر من مليوني صومالي أزمة الأمن الغذائي الحادة، ولا يزال هناك ١٫٣ مليون شخص مشرد داخليا. وفي عام ٢٠١٢ وحده، وصل حديثا أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ جديد، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للاجئين الصوماليين في منطقة القرن الأفريقي أكثر من مليون شخص.

وقد أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ١٫٢ بليون دولار من المساعدات الإنسانية للمنطقة منذ عام ٢٠١١. يجب أن نواصل استجابتنا الإنسانية، ونحث جميع الدول

الأعضاء على تقديم الدعم القوي لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال البالغ ١,١٦ بليون دولار، والتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة لضمان استجابة متسقة وفعالة.

وبينما كانت مسيرة الصومال عصيبة، وكان هناك العديد من مظاهر الإحباط التي واجهناها على طول الطريق، شكل إنجاز عملية الانتقال نجاحا حقيقيا، الأمر الذي بعث الأمل في قلوب الصوماليين للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. نشجع الشعب الصومالي وقادته، بدعم من المجتمع الدولي، على الاستفادة من هذا الزخم لأنه ما زال أمامنا الكثير. وهناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا.

اسمحوا لي أن أكرر دعمنا القوي لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة في الصومال، ونعرب عن التزامنا المستمر بدعم شعب الصومال، حتى نكفل النجاح الحقيقي للمرحلة المقبلة من التنمية الوطنية..

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلَّم بالفرنسية): أودّ قبل كل شيء أن أهنّئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، في وقت يُبشِّر فيه الصومال بمرحلة حاسمة وواعدة على المسار نحو الاستقرار والمصالحة الوطنية. كما أودّ أن أُشِيْد بالإحاطة الإعلامية البليغة للممثل الخاص أوغستين ماهيغا، بشأن آخر التطوُّرات والآفاق المستقبلية. وأخيراً، أرحِّب بحضور السيدة برينيت كور، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند، بيننا، وبمشاركتها لنا.

يرحِّب المغرب بحقيقة أنه لدى الصومال الآن مؤسسات سياسية أنشئت بالاستناد إلى عملية شاملة وشفَّافة، بمشاركة جميع مكوِّنات المجتمع الصومالي التي دعمت السلام، في أعقاب انعدام الاستقرار الذي استمرّ أكثر من عقدين. ولم تكن هذه الإنجازات البارزة نحو الاستقرار والمصالحة ممكنة لولا عزيمة الشعب الصومالي، الذي تعهَّد بإغلاق الفصل المؤلم من الماضي، وبدء مرحلة من الاستقرار على أساس اتفاقي جيبوتي وكمبالا وخريطة طريقهما.

إنَّ إقرار الدستور، وإنشاء البرلمان وانتخاب رئيس البلد ورئيس وزرائه عناصر أساسية فعلاً في إرساء الأسس لحكم سياسي مستقرّ في الصومال. وتشكيل أول حكومة بعد المرحلة الانتقالية، الذي نأمل أن يحدث في أقرب وقت ممكن، سيتوِّج استكمال المؤسسات السياسية الرئيسية للدولة الصومالية الجديدة.

وينبغي تعزيز ما أُنجِز حتى الآن، بغية بناء وتدعيم مكانة المؤسسات وسيادة القانون في الصومال. ونودّ أيضاً أن نُحيِّي وندعم دعماً كاملاً الأولويات الست التي حدَّدها الرئيس الجديد للبلد، السيد حسن شيخ محمود، والتي تتعلَّق بتوطيد الاستقرار وبناء السلام، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد، والانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للسكّان، والحفاظ على وحدة البلد وسلامته طبعاً.

إنَّ تحقيق هذه الأهداف جميعاً سيستلزم الصبر والمثابرة والتزاماً سياسياً ثابتاً من جانب السلطات الصومالية لإحلال السلام والاستقرار الدائم. وفوق كل شيء، يستلزم ذلك الأمن وهزيمة الإرهاب وبسط سلطة الدولة الصومالية على الأرض الوطنية بأكملها، ناهيك عن استجابة ملائمة للحالة الإنسانية، واللاجئين والأشخاص المشرَّدين داخلياً، الذين لم يبدأوا العودة سوى الآن.

وفي هذا الصدد، فإنَّ تحرير ميناء كيسمايو، معقل حركة الشباب، الحائل دون المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجماعة، والذي يُتيح في الوقت نفسه للدولة الصومالية سيطرة أفضل على الأنشطة التجارية في البلد، يشكِّل منعطفاً هامّاً في مكافحة الإرهاب في الصومال. ويعود معظم الفضل في هذه التطوُّرات والتحسُّن في الحالة الأمنية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي

في الصومال والبلدان المساهمة بقوات والدور الهامّ الذي تواصل القيام به في تحسين الحالة الأمنية للبلد.

ومن نافلة القول إنَّ توسيع إطار الإنجازات على صعيد أمن البلد واستقراره ليشمل جميع الصوماليين، يعني بالضرورة تعزيز القوات المسلَّحة والشرطة الصومالية. وفي هذا الصدد، نرحِّب بتوقيع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في آب/أغسطس، الرامية إلى التوجيه والتخطيط لتطوير القطاع الأمني في الصومال.

ومكافحة القرصنة جانب هامٌّ أخر في إنجازات الاستقرار. فضمان أمن الساحل الصومالي سيجعل من الممكن ضمان التدفُّقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية بين الصومال والبلدان الأخرى، وبناء نشاط اقتصادي وإيجاد فرص عمل للشباب بشكل خاص.

إنَّ الصومال، الخارج من عقدين من الحرب، بدأ يتعافى. وهو بحاجة إلى المساعدة. إنه بحاجة إلى المعونة والتضامن من المجتمع الدولي بأسره والأمم المتحدة، التي تمثِّل هذا المجتمع، لكي يتغلَّب على التحديات العديدة التي تواجه سلطاته في مجال إعادة الإعمار والتنمية. والشعب الصومالي توَّاقٌ إلى الهدوء والوئام وحياة كريمة، خالية من الاضطراب والعَوَز والغموض. فلْنُعطِه الوسائل لتحقيق آماله الأساسية والمشروعة.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلَّم بالإنكليزية): نودّ أن نشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية للمجلس.

في أعقاب عقدين من النزاع الطويل، يُحرز الصومال تقدُّماً ملحوظاً في توطيد السلام في البلد. وتحيِّي جنوب أفريقيا قيادة الصومال وشعبه على إنهاء المرحلة الانتقالية والتبشير بما بعدها. ونحن مقتنعون بأنَّ الصومال الهادئ والمستقرّ لن يقتصر أثره على البلد، بل سيطال المنطقة والقارة بأكملها. والإنجازات في الصومال مؤشِّر إلى النجاح الذي يمكن استنباطه من التعاون الاستراتيجي في ما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجابهة تحديات السلام والأمن في القارّة.

وفي احتفائنا بإنجازات الصومال، لا نستطيع أن نكون راضين. فكما ذكر الأمين العام في تقريره المقدم مؤخرا إلى المجلس (S/2012/764)، إنَّ نهاية المرحلة الانتقالية لا تعني نهاية عملية السلام. فالصومال سيظلّ معوِّلاً على المجتمع الدولي لدعمه في التصدّي للتحديات العديدة التي لا تزال تواجهها الحكومة الجديدة للرئيس حسن محمود.

هناك درس هامٌّ استفدناه من البلدان الخارجة من النزاع، هو ضرورة التجسيد المبكِّر لمكاسب السلام بغية اطّراده مع الأمن. لذا، ترحِّب جنوب أفريقيا بعقد مؤتمر قمّة مصغَّر بشأن الصومال، وبتعهُّد المجتمع الدولي بمواصلة دعمه المطَّرد والمنسَّق في مرحلة بناء السلام والاستقرار في البلد. وسيكون هذا الدعم أساسياً في مساعدة الحكومة الجديدة في سعيها إلى مجابهة التحديات الهائلة، بما فيها الأمن والتنمية والتحديات الإنسانية الملحّة التي ما انفكّت تواجه البلد.

وإذ نقوم بتوفير هذا الدعم، نودّ أن نؤكِّد أنّه لا يمكن لأيّ قدْر منه أن يحلِّ محلّ الدور الهامّ للقيادة والمُلكية الصومالية في بناء بلدها. لذا، نرحِّب بأُسُس بداية جديدة، موجزة في السياسة ذات الأركان الستة للحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، نودّ تسليط الضوء على ضرورة تعزيز ودعم المؤسسات الصومالية وقيادتها، وتمكين الحكومة الصومالية من تعزيز قدرتها لتستطيع العمل باستقلالية في المستقبل.

ويجب الاعتراف بأنه لم يكن من الممكن تحقيق التقدُّم على المستوى السياسي وبناء السلام لولا الأجواء المؤاتية التي هيَّأتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان المنطقة. لكنّ نجاح قوات الأمن الوطني الصومالية في تحرير المناطق

التي كانت خاضعة لحركة الشباب، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي، سيستدعي استحداث هيكليات حكومية محلية وتوفير الخدمات الأمنية والاجتماعية لتلك المناطق.

لذا، لا بُدّ للصومال من البدء بإنشاء مؤسسات إدارية كافية، مهيَّأة للتركيز على تنفيذ الأولويات المتوسطة والطويلة الأجل للحكومة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية وإمكاناتها لضمان ألاّ تؤدي الفراغات الأمنية إلى نشوء ميليشيات. كما لا بُدّ، بالقدر نفسه، من تشجيع الحكومة الصومالية الجديدة على إعداد استراتيجية لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، بهدف تفكيكها، عند الضرورة، وإدماجها في قوات الأمن الوطني الصومالية. فالقوات المنيعة والموالية ستضمن في النهاية أنّ الاستقرار والأمن محفوظان في الأجل الطويل.

وفيما نحتفي بفجر هذه الانطلاقة الجديدة للصومال، نُدرك أنَّ هناك مَن لا يزالون معارضين بعنف للحكومة الجديدة. والحوادث الأمنية الأخيرة في مقديشو، بما فيها محاولة اغتيال الرئيس، تُثبت أنه يجب الحرص على حراسة المكاسب السياسية والعسكرية في الصومال، بغية تفادي انعكاس الحالة.

لذلك شجعنا بيان الرئيس محمود ومفاده أنه سوف يتواصل مع المجموعات المسلحة سعيا إلى السلم والمصالحة. وينبغي لنا المساعدة في تلك العملية والنظر في مضاعفة الجهود لتوفير حوافز للذين ما برحوا خارج العملية السياسية. وإذا ما تم تدبر ذلك بصورة مناسبة فإنه سييسر عملية المصالحة وينهض بقضية السلام في الصومال. وجنوب أفريقيا تقف على أهبة الاستعداد لتتشاطر مع حكومة الصومال ما لديها من خبرة ودراية في مجال المصالحة الوطنية. ويشعر وفدي بالتشجيع لارتداد أكثر من ٠٠٠ ٣ من المقاتلين السابقين التابعين لحركة الشباب. وإن استدامة هذه الارتدادات سوف تطلب موارد كثيرة وتمويل كبير لتزويد المقاتلين السابقين بسُبل العيش البديلة وتوفير فرص العمالة لهم. وفي ذلك الصدد، يشجع المجتمع الدولي على دعم حكومة الصومال في سعيها لتنفيذ خطتها للأمن الوطني وتثبيت الاستقرار .

ونشيد بالتضحيات الهائلة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان المنطقة التي تعمل مع القوات الأمنية الوطنية الصومالية لتهيئة البيئة الأمنية اللازمة لكي تبدأ التنمية السياسية والاقتصادية. وللإبقاء على هذه المكاسب، من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه المالي واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجب أن يتسع نطاق الدعم ليشمل العنصر البحري إذ يعتبر توفر الموارد الكافية فيه أمر حيوي جدا في ضوء المكاسب التي حققتها مؤخرا البعثة باستيلائها على مدينتين ساحليتين استراتيجيتين في منطقتي كيسمايو ومركا، ولضمان التعطيل الكامل لخط إمداد حركة الشباب. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تأييدا قويا طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن توسيع نطاق صفقة الدعم المقدمة من الأمم المتحدة للبعثة لتشمل العنصر المدني والعنصر البحري في البعثة.

ما انفكت جنوب أفريقيا تعتبر ظاهرة القرصنة من إفرازات عدم الاستقرار في البر. وزيادة الاستقرار داخل الصومال وتعزيز المؤسسات الوطنية سيؤدي إلى مزيد من النجاح في جهود المجتمع الدولي للتصدي لهذه الآفة. وفي ذلك السياق، فإن جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل مع الحكومة الاتحادية الجديدة لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات لدى الصوماليين للتصدي لحالة القرصنة.

في الختام، لا يمكن أن يكون في الصومال أمن من دون التنمية ولا تنمية من دون الأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي يستهدف تقرير الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تواصل مساهمتها في استقرار الصومال وتنفيذ أولويات الحكومة الصومالية. كذلك نتطلع قدما إلى

تلقي توصيات الأمين العام بشأن نهج استراتيجي متكامل لمنظومة الأمم المتحدة في الصومال. ونتائج تلك الاستعراضات ستكون حيوية لوضع ردود مؤسسية متماسكة في مرحلة توطيد دعائم السلم في الصومال. ونود أن نشكر الأمين العام على التزامه الشخصي، وأن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص أوغسطين ماهيغا في مساعدة الشعب الصومالي على طي صفحة الانتقال في بلده. كذلك نعرب تقديرنا وشكرنا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي على مساهماتهما الكريمة وتضامنهما مع شعب الصومال.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة. أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن الشكر للمثل الخاص أوغسطين ماهيغا على موافاتنا بآخر المستجدات وعلى ملاحظاته اليوم التي تستشرف المستقبل. أود أيضا أن أشيد به وبأعضاء فريقه على عملهم وجهودهم وبعمل الاتحاد الأفريقي أيضا. ونقر بدور ومساهمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وقادتها في عملية السلام في الصومال، ولا سيما مساهمة المرحوم رئيس وزراء أثيوبيا السابق ميليس زيناوي.

خلال العام الماضي، كانت الصومال مسرحا لتطورات سياسية وأمنية رئيسية. فعلى الجبهة السياسية اتسم شهر آب/أغسطس باستكمال المرحلة الانتقالية التي بدأت قبل ثماني سنوات. وبعد اعتماد الدستور الجديد فإن القيادة السياسية الصومالية والزعماء التقليديين وغيرهم من ذوي المصالح تجاوزا خلافاتهم وعملوا من أجل أفضل ما يخدم مصالح الشعب الصومالي، في عملية أدت إلى تشكيل برلمان جديد، وانتخاب رئيس جديد ومن ثم ترشيح رئيس وزراء جديد. أما على الجبهة الأمنية فقد عملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوات الوطنية الصومالية والشركاء الإقليميون على توسيع المنطقة التي تسيطر عليها، وأضعفت بدرجة كبيرة من حركة الشباب. وتشيد البرتغال بأصحاب المصالح الصوماليين والشعب الصومالي على ما حققوه من منجزات، وتعرب عن تقديرها للتضحيات التي قدمتها النساء والرجال الذين يعملون في بعثة الاتحاد الأفريقي.

إن نفس الدرجة من الالتزام والنزاهة والثبات التي شهدناها خلال هذه الأشهر مطلوبة الآن من السلطات الصومالية لتتمكن من الاستجابة للتحديات الكبيرة التي يفرضها هذا الفصل الجديد، أي إقامة بلد آمن ومستقر ليكون جاهزا للانتخابات بموجب اقتراع عام لفترة أربع سنوات. ونرحب بما يتحلى به الرئيس حسن شيخ محمد من تصميم ورؤية وبالأولويات التي أوجزها بالفعل وهي: المصالحة الوطنية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتحسين نظام العدالة والأمن. وينبغي أن تصبح تلك العناصر جزءا من عملية وضع اللمسات الأخيرة على العناصر المعلقة للدستور المؤقت والاستقرار بشكل عام، أي من خلال إصلاح القطاع الأمني، وإنشاء إدارات شاملة وتمثيلية في جميع أرجاء البلد، تقدم الخدمات الأساسية للسكان، وتحفز الأعمال التجارية وتتصدى بصورة شاملة لتهديدات القرصنة. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن تُترجم إلى تحسينات في الحكم الصالح، وسيادة القانون والشفافية والمساءلة، فضلا عن احترام الحقوق والحريات الأساسية. وفي الوقت نفسه، إيلاء المزيد من الاهتمام لدور المرأة في عملية السلام في الصومال بمشاركة وتمثيل كاملين.

ولما كانت المهام التي أمامنا بالغة التعقيد وضاغطة، فهذه هي اللحظة المواتية للمجتمع الدولي لكي يجدد التزامه تجاه الشعب الصومالي، وأن يعمل في الوقت نفسه على تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في الصومال. وفي ذلك الصدد، نتطلع قدما إلى نتائج التقييم الكامل الذي اجرته البعثة

المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال والتي ما برحت حتى الآن أساسية في تهيئة بيئة قادرة على الدفع قدما بالعملية السياسية والجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلد، وتلك المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي الحالي الذي تقوم به الأمم المتحدة والذي يستهدف النظر في تمديد وجود المنظمة في الصومال لفترة أربع سنوات مقبلة.

ولكن كما أشار مؤخرا الاتحاد الأفريقي، فإنه بينما نتأمل في مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمساهمة الهامة التي تقدمها من أجل صون السلم والأمن والمصالحة في الصومال، من المهم لنا أن نأخذ في الحسبان مسألة تمويل البعثة. لذلك نغتنم هذه الفرصة لحث جميع الأطراف على إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تحسين القدرة على تنبؤ آلية تمويل البعثة واستدامتها.

إن البرتغال من جانبها سوف تواصل القيام بدور فاعل على مستويات مختلفة وفي منتديات مختلفة، للمساهمة في تحسين الحياة اليومية للشعب الصومالي، وبصورة خاصة من خلال المساهمة الرائعة للاتحاد الأوروبي التي تتجلى في عدة مجالات مثل: المساعدة الإنمائية، ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي والأمن المشترك، وعمليات سياسة الدفاع من قبيل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي/عملية أتالانتا، وبعثة بناء القدرات البحرية الجديدة في القرن الأفريقي. وفي ذلك السياق، من الطبيعي لنا أن نتشاطر موقف الاتحاد الأوروبي الذي سيعرب عنه السفير ماير – هارتينغ في وقت لاحق من هذا الاجتماع.

أختتم كلمتي بالاعتراف والإشادة مرة أخرى بالخطوة الحاسمة التي اتخذها أبناء الصومال حتى الآن نحو إقامة صومال أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر سلما وبتكرار الإعراب عن دعمنا للمساعدة لكي نجعل طريق إعادة الإعمار في المستقبل عملية ناجحة.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الصومال في هذه اللحظة الحاسمة من الجهود التي تبذل لإحراز تقدم نحو التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني في الصومال. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر والتقدير للممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال، السيد أوغسطين ماهيغا.

لقد قطعت الصومال أشواطا طويلة نحو تحقيق السلم والاستقرار. وأثبتت المرحلة الأخيرة لعملية الانتقال أن جهود أصحاب المصالح الصوماليين نحو إنشاء حكومة أكثر شرعية وتمثيلا بقيادة جديدة ومؤسسات جديدة قادرة على توجيه مستقبل الشعب الصومالي.

وفي حين ننظر بتفاؤل إلى التقدم المحرز في المسائل الأمنية، ندرك انه لا بد من توطيد ذلك التقدم على عدة جبهات. وعلينا أن نسهم في توجيه البلد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولئن كانت السلطات الصومالية الجديدة تتحمل المسؤولية الأولية عن إعادة الأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية، فإن الأمر الأساسي أيضا أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدة، وإن كانت محدودة، لكنها تعترف بالتحديات المتأصلة التي تواجه بلدا يمر بعملية التوطيد. وفي ذلك السياق، علينا أن نعتمد إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات الوطنية للدولة الصومالية الجديدة تمشيا مع رؤية الصوماليين والأولويات التي حددتها السلطات الصومالية وبطريقة تتسق أيضا مع وجود الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل. كما أن علينا أن نكفل الاتساق والتنسيق الواضحين في الجهود التي تضطلع بها الكيانات المختلفة للأمم المتحدة والشركاء الوطنيون والإقليميون الآخرون.

ولا بد أن نشيد بالتوسع الكبير في بسط قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للسيطرة على الأراضي. وذلك يشمل اليوم مدنا هامة وإستراتيجية مثل مقديشو، وأفغوبي وبايدوا وماركا وكيسمايو. وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب تمثل تهديدا خطيرا لبعض المؤسسات الصومالية وللعملية السياسية نفسها. ولذلك السبب، تظل أعمال بعثة الاتحاد الأفريقي ووجودها أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في الصومال.

ولا يسعنا سوى أن نشير إلى أن تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي يتوقف بقدر كبير على ما يتوفر للبعثة من الموارد والمعدات اللازمة للاضطلاع بولايتها. وبالمثل، من الضروري أن يكون لدى البعثة عناصر تمكين القوة والعناصر المضاعفة لها بغية منح البعثة المزيد من القدرات التشغيلية والمرونة. وفي ذلك السياق، من الأهمية البالغة بمكان أن نجدد كامل تدابير الدعم اللوجستي الممنوحة بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). كما أن علينا ايلاء الاعتبار الواجب لطلب الاتحاد الأفريقي إدراج عنصر بحري وتعزيز العنصر المدني داخل البعثة. ويجب أيضا أن نوفر المزيد من الموارد الفنية والمالية والموارد المتعلقة بتدريب القوات الصومالية بحيث تتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في العمليات الجارية. ويجب أن تتواصل جهود إصلاح تلك القوات وإعادة هيكلتها من خلال عملية تنظيم تسمح بإنشاء هيكل واضح للقيادة والتحكم.

وعلينا أيضا أن ننسق ونزامن الجهود السياسية والعسكرية المختلفة بهدف تحقيق استقرار حقيقي للحالة في الصومال. ولذلك السبب، نرى أن من الأهمية بمكان دعم جهود السلطات الصومالية فيما يتعلق بتوطيد المناطق التي استعيدت مؤخرا، وعلى وجه الخصوص، بتنفيذ وإطلاق سياسة وطنية للمصالحة وتحقيق الاستقرار، فضلا عن الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. وعلينا أيضا أن نولي الاعتبار الواجب لتلبية الاحتياجات العاجلة للعدد المتزايد للمقاتلين، الذين تركوا صفوف حركة الشباب، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو عملية بعيدة المدى لنزع السلاح والتسريح والإدماج.

وانتهاء العملية الانتقالية لا يعني نهاية عملية السلام. وعلى العكس، هي الوقت المناسب للتصدي للمهام الأساسية في خارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال التي ظلت متوقفة على إحراز التقدم في تدريب الإداريين المحليين واستحداث مؤسسات تزاول عملها وقادرة على دعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ويجب أيضا أن نمضي قدما في إنشاء مجلس وزراء للحكومة شامل لجميع الأطراف، وعرض الدستور الجديد على استفتاء وتنظيم الانتخابات المحلية والوطنية بغية النهوض نهائيا بعملية بناء السلام.

وتشكل القرصنة قبالة الساحل الصومالي مشكلة لن تنتهي بنهاية المرحلة الانتقالية. ولا بد أن يكون التوصل إلى حل مستقر ومستدام جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون في البلد وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وهما مجالان يمكن فيهما التعامل بشكل متزامن مع العوامل المتصلة بالاقتصاد والأمن والقضاء ونظام السجون.

وأحد المجالات المطلوب من المجتمع الدول، وبخاصة، الأمم المتحدة أن تقدم فيها المساعدة الفنية إلى الصومال هو مجال تعليم حيزه البحري وفقا للقانون الدولي. وذلك سيمكن من تحديد واضح لمياهه الإقليمية، ومنطقته الاقتصادية الخالصة وحدوده البحرية. وذلك سيسمح للصومال بتعزيز قدرته على المحافظة على سيادة مياهه وموارده البحرية وزيادة تطوير أنشطة مثل صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بالموانئ باعتبارها بدائل مجدية للسكان، بالنظر لحالة التبعية الحالية للأنشطة المتصلة بالجريمة التي تحيط بشبكات القرصنة.

وفي الختام، أود أن أشيد بالإسهام ذي المغزى الذي قدمته بعثة الاتحاد الأفريقي في البحث عن السلام في الصومال. وأناشد السلطات الصومالية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين مواصلة وتوسيع وحدة الهدف التي أبديت طوال المرحلة الانتقالية واعتبار تحقيق استقرار الدولة الصومالية وتعزيزها الهدف الرئيسي في الأجل الطويل.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد أوغوستين ماهيغا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في ذلك البلد. وكان من دواعي سرورنا أن نشهد اكتمال الفترة الانتقالية في الصومال وتنفيذ عدد من المهام السياسية الهامة، ومن بينها تعيين رئيس للوزراء. وكل ذلك يرسي الأساس لتعزيز الاستقرار ويضفي زخما هاما على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ويتيح إحراز التقدم في تنفيذ خريطة طريق إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال شعورا معينا بالتفاؤل فيما يتعلق بآفاق زيادة تطبيع الحالة في الصومال ويؤكد تطلعات شعبه لإنهاء سنوات من الحرب الضروس والتفكك. وللمحافظة على زخم عملية السلام، يلزم السلطات الجديدة حشد الإرادة السياسية والموارد المحلية. ويلزمها أن تستكمل فورا تشكيل الجهاز التنفيذي، وان تحدد الأولويات لتنمية البلد في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ المهام المعلقة في إطار خريطة الطريق، وان تبدأ تنفيذ هذه المهام بدون تأخير. ويشكل التعاون الوثيق للموقعين على خريطة الطريق وتعزيز المشاركة بين المجتمع الدولي والسلطات الصومالية شروطا بالغة الأهمية لتحقيق النجاح.

ولا تزال هناك المهمة العسيرة المتعلقة بقمع حركة الشباب، التي بدونها لا يمكن تحقيق الاستقرار في الصومال. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنجاح العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية، الذي يمكن مشاهدته على وجه الدقة في دفع المتطرفين إلى خارج كيسمايو. ومع ذلك، ما زال معارضو تحقيق الاستقرار يحتفظون بقوة نيران كبيرة، وهم في السعي للمحافظة على تأثيرهم على أرض الواقع، يعيدون تجميع قواهم ويتحولون إلى استخدام الأساليب الإرهابية وحرب العصابات. وما زالت هناك مناطق كبيرة بحاجة إلى تطهيرها من المتطرفين، الذين تمترسوا فيها، بما في ذلك شمال كيسمايو وجنوب مقديشو. بل وفي كيسمايو نفسها ستتطلب إعادة النظام بذل جهد كبير، وفي المقام الأول من الصوماليين أنفسهم. وثمة حالة مماثلة في المناطق المحررة الأخرى، ويجب أن يكون تحقيق الاستقرار في تلك المناطق إحدى أولويات قيادة البلد.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أيضا نزع السلاح الفوري لأعضاء حركة الشباب وإعادة إدماجهم هناك. وفي حين لا تزال الحالة الأمنية في الصومال أبعد من أن تكون هادئة، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي إحدى الأدوات الرئيسية لتطبيع الحالة.

ويجب الاستمرار في عملية تقديم الدعم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويجب الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد والمكاسب المحرزة على صعيد إخضاع حركة الشباب. في الوقت نفسه، تتطلب آفاق التنمية السلمية للبلد أيضا مواصلة تعزيز قوات الأمن الصومالية التي سيتعين أن تتولى في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي بمجرد مغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي.

ونحن نشعر بالقلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الصومال والدعم المالي المقدم لحركة الشباب. ولذلك، من الضروري أن تمتثل الدول الأعضاء، خاصة تلك الواقعة في المنطقة، بصرامة لالتزاماتها بموجب نظام الجزاءات المتعلق بالصومال. وفي ضوء ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا

أن إحدى القنوات لهذا النشاط تتمثل في التهريب والأنشطة التجارية المترامية للمتطرفين في الصومال ذاته.

وللمرة الأولى خلال السنوات الأخيرة، ثمة أدلة على تراجع أعمال القرصنة بمحاذاة سواحل البلد. وقد نتج ذلك عن الإجراءات المنسقة جيدا التي يتخذها المجتمع الدولي لوضع حد لتهديد القراصنة. ومع ذلك، لا تزال المشكلة حادة. فالقراصنة يحولون تركيزهم إلى المناطق الواقعة خارج الممر الآمن وينتظرون لحين انتهاء هذه الفترة غير المواتية بالنسبة لهم.

وقد أوجد احتجاز الرهائن للمطالبة بفدية مصدرا جديدا للدخل للمجرمين، بما في ذلك لإعادة تمويل عمليات القرصنة. وثمة أنباء متزايدة عن وجود اتصالات بين القراصنة وحركة الشباب. ونظرا لذلك، فقد زادت مسؤولية السلطات الصومالية عن بذل جهود للقضاء على القرصنة في إطار التزاماتها بخريطة الطريق. وعلى وجه التحديد، نحن نتوقع اتخاذ خطوات فورية لاعتماد طائفة من قوانين مكافحة القرصنة وإزالة العقبات الأخرى التي تعترض محاكمة القراصنة.

ولا يزال أحد العناصر الرئيسية في استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة يتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب. والمشكلة لن تُحل إلا بإنشاء آلية فعالة للمحاكمة الجنائية للقراصنة على الصعيد الإقليمي بمشاركة دولية.

هناك قلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في الصومال. وقد تفاقمت المشاكل الناجمة عن الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات طويلة بسبب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات التي حدثت مؤخرا في الجزء الأوسط من البلد. ومن جانبنا، نعتزم الاستمرار في المشاركة بنشاط في تعزيز جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الشاملة للصومال، بما في ذلك المساعدة الإنسانية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا، سيدي، على عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام أوغستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

ترحب باكستان بالتقدم الذي أحرزه الصومال خلال الشهور القليلة الماضية الحرجة. وفي ضوء شجاعة الشعب الصومالي وصلابته، فإن هذا التقدم لم يكن مفاجئاً بالنسبة لنا. فقد تحدى شعب الصومال جميع الصعوبات للوصول بالمرحلة الانتقالية إلى نهايتها.

والانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتعيين رئيس الوزراء يبشران بنظام سياسي جديد، يعبر عن تطلعات الشعب الصومالي. والصومال يقف على أعتاب فصل جديد في تاريخه. ونهنئ الرئيس حسن شيخ محمود على انتخابه ونتمنى النجاح له ولحكومته.

تساعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لإحراز تقدم سياسي هادف. وقد مكنت النجاحات التي حققتها البعثة وقوات الأمن الصومالية مؤخرا القوات الموالية للحكومة من السيطرة على جميع المدن الصومالية الرئيسية. وسيهيئ السلام والأمن في المراكز الحضرية الصومالية ظروفا مواتية للتقدم الاقتصادي والسياسي.

لقد كان الاستيلاء على ميناء كيسمايو الاستراتيجي في الشهر الماضي خطوة كبيرة نحو القضاء على القرصنة قبالة سواحل الصومال. وباكستان كانت ضحية للقرصنة. ونحن نؤيد إضافة العنصر البحري لبعثة الاتحاد الأفريقي لمنع القرصنة. وسيعزز العنصر الجهود التي تبذلها القوات البحرية الدولية في خليج عدن والمياه المتاخمة له. ويجب ألا ننسى محنة الرهائن الذين يحتجزهم القراصنة. واتباع نهج شامل لإنهاء القرصنة يستلزم معالجة أسبابها الجذرية، ولا سيما الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية.

وبعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال تواجه صراعا غير متكافئ مع الإرهابيين والمتطرفين. ولذلك، من الضروري أن يراعي التقييم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي التحديات المختلفة التي تواجهها البعثة. ومن الواضح أن الحالة على أرض الواقع ستحدد دورها. وفي الوقت نفسه، نحث المجتمع الدولي على ضمان الدعم السياسي والمالي للبعثة. وهذا أمر ضروري لتأمين المكاسب التي تحققت حتى الآن ولمنع احتمال العودة إلى الصراع. ولا يمكن أن يتملكنا شعور بالرضا عن الذات.

ومن نواح كثيرة، توفر عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثالا جيدا للتعاون الناجح بين منظمة إقليمية والأمم المتحدة. وتصدي أفريقيا الجماعي والتوافقي لتحدياتها الأمنية يثير بالغ الإعجاب. ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات في البعثة لصلابتها وبسالتها ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لحصافته وعزيمته. ونحن نؤيد طلب الاتحاد الأفريقي تمديد حزمة الدعم المقدمة لبعثته في الصومال.

وقد حذر الممثل الخاص ماهيغا والمفوض لعمامرة من التحديات الجسام التي تنتظرنا في الصومال. وتحديد الأهداف والغايات بوضوح أمر ضروري للحفاظ على الزخم الحالي للتقدم. وفي الشهر الماضي، كلف مجلس الأمن الأمين العام باستعراض مستقبل وجود الأمم المتحدة وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج استراتيجي متكامل.

ونعتقد أن ثلاثة اعتبارات ينبغي أن توجهنا بخصوص هذا الموضوع. أولاً، يجب أن يأخذ الاستعراض بعين الاعتبار الحاجة إلى الملكية الوطنية ويجب أن يراعي الأولويات الوطنية المتطورة. والحكومة الصومالية في وضع يمكنها الآن من صياغة تلك الأولويات وقيادة المداولات. ثانيا، من المهم إيجاد حلقة وصل بين عملية الاستعراض التي يضطلع بها الأمين العام ومبادرات الاتحاد الأفريقي. ثالثا، ينبغي أن يكون وجود الأمم المتحدة موجها نحو الحفاظ على السلامة الإقليمية والنظام الاتحادي في الصومال. والتفسيرات المختلفة لتعليم الحدود وتقاسم الإيرادات بين الوحدات الاتحادية ينبغي ألا تغير الالتزام المشترك ببناء صومال قوي ومتحد.

إن باكستان والصومال تربطهما صلات قوية تضرب بجذورها في التاريخ. وقد أسهمنا في جهود حفظ السلام في الصومال. ولقد آن الأوان الآن لبناء السلام. وسنفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الحكومة الصومالية على إنجاز تلك المهمة. وستزداد صلاتنا بالصومال قوة في السنوات المقبلة. وسنواصل دعم الصومال على الصعيد الثنائي، وكذلك بصفتنا عضوا في مجلس الأمن وفي فريق الاتصال المعني بالصومال في منظمة التعاون الإسلامي وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال التابع للأمم المتحدة. ونؤكد للحكومة الجديدة في الصومال دعمنا الكامل.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بطبيعة الحال، أشكر أنا أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوغستين ماهيغا.

في الشهور الأخيرة، تمكن الصومال من تحقيق إنجازات تاريخية كانت تبدو مستحيلة قبل عام واحد. فقد اعتمد دستورا مؤقتا وعين برلمانا ورئيسا له وانتخب رئيسا جديدا للجمهورية، وأخيراً، عين رئيس وزراء جديدا. ونحن نتطلع الآن إلى التشكيل المرتقب لحكومة. ومن ثم، هناك أمل جديد في الصومال. والمجتمع الدولي يجب أن يقف مع الصوماليين وأن يدعمهم فيما يبنون دولة جديدة، مع احترام سيادة الصومال في نفس الوقت.

ومع انتهاء المرحلة الانتقالية، يمثل توطيد المكاسب الآن أولوية عليا لضمان عدم إهدار التقدم المحرز في الشهور الأخيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما أكد رئيس الصومال في بيانه أمام مؤتمر القمة المصغر بشأن الصومال الذي عقد

على هامش الجمعية العامة، يمثل نشر الأمن في البلد وتحقيق الاستقرار على أراضيه أهدافا فورية.

وتحقيق الأمن في البلد يتطلب استمرار الجهد العسكري. وسأعود إلى هذه النقطة في وقت لاحق. ولكن ذلك يتطلب أيضا استراتيجية سياسية. وفي جميع أنحاء أراضي الصومال، لا سيما في المناطق المحررة من حركة الشباب، تمثل إقامة مؤسسات إدارية اتحادية ومدنية شاملة للجميع أولوية.

ولكن بعد غياب للسلطة الاتحادية دام ٢٠ عاما، في بلد كانت فيه الولاءات العشائرية مهمة، سوف تكون ثمة حاجة لقبول السكان لتلك المؤسسات، ومن ثم اكتسابها لشرعيتها. تحقيقا لتلك الغاية، نشجع السلطات الصومالية فيما يخص رغبتها في فتح حوار مع جميع الصوماليين، من خلال إجراء عملية مصالحة وطنية. ويتعين أن تكون مكونات الصومال كافة ممثلة في المؤسسات التي ستنشأ على الصعيدين الاتحادي والمحلي.

وفي ذلك السياق، يكتسي الوجود السياسي المدني الداعم للسلطات الصومالية أهمية حيوية. ولدى الأمم المتحدة في ذلك الصدد، الخبرة والإلمام اللازمين. ولذلك نأمل أن تسرع انتشارها في مقديشو، وتخطط بسرعة لأساليب وجودها الجديد في الأراضي المحررة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والسلطات الصومالية. ولا يمكننا انتظار نتائج الاستعراض لتوطيد الوجود السياسي للأمم المتحدة، وإلا أضعنا وقتا ثمينا.

على الجبهة الأمنية، أتاحت النجاحات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و قوات الأمن الصومالية خلال الأشهر الأخيرة استعادة الأراضي في جميع أجزاء وسط وجنوب الصومال، ومن ثم إضعاف حركة الشباب. وتم تكثيف عملية استعادة الجنوب من خلال الاستيلاء على ميناء ماركا وميناء كيسمايو، مما حرم حركة الشباب من معقلها الاستراتيجي الرئيسي، وجزء كبير من مواردها. و تلك النتائج جديرة بالثناء، حتى مع تواصل دفع القوات الأوغندية والبوروندية والكينية و الجيبوتية والإثيوبية ثمنا باهظا لتحرير الصومال من حركة الشباب.

ورغم التقدم الذي أحرز مؤخرا، فإن وجود البعثة لا يزال ضروريا لمساعدة قوات الأمن الوطنية الصومالية، فيما يخص إرساء الأمن الدائم في البلد.

في ذلك السياق، فإن فرنسا تؤيد تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لسنة واحدة، بالعدد الحالي لقوام القوات. وسيسمح شرط تقييم منتصف المدة، بإعادة تقييم طبيعة وجود البعثة، بناء على الاستعراضات التي ستضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل وثيق بينهما، قبل نهاية العام.

ولذلك نتشاطر تحليل الاتحاد الأفريقي، الذي أكد في تقريره المرحلي الأخير (S/2012/764، المرفق)، على ضرورة إيجاد تمويل دائم للبعثة. وأود أن أذكّر بأن الاتحاد الأوروبي قدم منذ عام ٢٠٠٧، دعما مستمرا للبعثة قدره ٤٤٢ مليون يورو. وسوف نجدد تمويلنا من أجل دفع مرتبات جنود البعثة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن تلك الموارد محدودة، بالنظر إلى قوام قوات البعثة الحالية، والاحتياجات التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق بأجزاء أخرى من القارة الأفريقية. ويتعين على الجهات المانحة الأخرى أن تكمل مساهمات الاتحاد الأوروبي، حتى يجري التمويل الكامل لرواتب جنود البعثة.

وفي الأجل المتوسط، ينبغي أن تكون أولويتنا تشكيل قوات أمن صومالية ذات مصداقية، يمكن أن تسلم البعثة مهامها إليها في أقرب وقت. وثمة حاجة لذلك من أجل إثبات المصداقية السياسية للحكومة الجديدة، وذلك هو السبيل الوحيد لضمان مراقبة دائمة لأراضي البلد. ويتعين أن يشكل ذلك الجهد أولوية إستراتيجية بالنسبة للمجتمع الدولي في الصومال في الأجل المتوسط.

إن فرنسا والاتحاد الأوروبي ملتزمان تماما بهذه العملية، جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، التي تقوم بتدريب الجنود الصوماليين، وتعزز إنشاء هيكل القيادة وتوطد تسلسل القيادة. والاستعراض الاستراتيجي الذي بدأ في بروكسل سيقرر بشأن كيفية استمرار تلك البعثة، التي نود أن تستمر لسنتين، وتحديد مجالات تطويرها، من أجل الاستجابة لاحتياجات الصومال. وسوف يجري استكمال الجهود التي تبذلها تلك البعثة من أجل تعزيز الأمن في الميدان، من خلال بعثة أخرى لتطوير قوات خفر السواحل في الصومال.

واختتم بتناول حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد. لا يزال تجنيد الأطفال الجنود، و قتل الصحفيين وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، مصدر قلق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ٤ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدات الغذائية. إن الأمم المتحدة، شأنها شأن المنظمات الإنسانية غير الحكومية، تقدم دعما حيويا للمتضررين من المجاعة في المنطقة. ويجب ضمان الوصول دون عوائق إلى المساعدات الإنسانية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية. أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، أوغستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية. إننا ممتنون للأمين العام لعقد مؤتمر قمة مصغر ناجح بشأن الصومال في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتضم أذربيجان صوتها إلى أصوات المشاركين في مؤتمر القمة فيما يخص تهنئة حكومة وشعب الصومال، على النهاية السلمية للعملية الانتقالية. ويمثل ذلك الإنجاز الهام، لحظة تاريخية بالنسبة للبلد، وخطوة هامة على طريق الوصول إلى صومال سلمي، وديمقراطي ومستقر ومزدهر.

و نثني على الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، لعزمه ضمان تأسيس مؤسسات حكم شاملة، وواسعة النطاق، ونرحب بأولوياته المبكرة. ومن المهم التأكد من تماشي الدعم الدولي مع تلك الأولويات، والمحافظة على روح الوحدة ذاك كمبدأ توجيهي أساسي لجميع الصوماليين والأطراف الفاعلة الدولية، العاملة من أجل تحقيق السلام والتنمية في الصومال.

إن الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما، ونشيد بجهود الممثل الخاص ماهيغا. مما يشجعنا زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وشركائها.

ونشير إلى دور الهيئات الإقليمية، خصوصا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فيما يخص الإسهام في إحلال السلام في الصومال وإنهاء الفترة الانتقالية. ومن الواضح أن التقدم قد أصبح ممكنا، غالبا بسبب التحسنات الهامة التي شهدتها الحالة الأمنية. إننا نشيد بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و قوات الأمن الوطنية الصومالية.

كما أود أيضا الإشادة بمنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء، على مساهمتها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، وعلى توفير دعم هام مكن من الاستجابة لاحتياجات الشعوب المتضررة من الأزمة الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بشدة بسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. ومن الأهمية بمكان، مواصلة بذل الجهود اللازمة من أجل التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات التي يشكلها الإرهابيون والجماعات المعارضة المسلحة في الصومال، لا سيما حركة الشباب، بما في ذلك عن طريق دعم واتخاذ تدابير ضد الفاعلين الداخليين والخارجيين الذين يحاولون تقويض عملية السلام في البلد.

كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره الأخير، من المهم أن يرى الناس في المناطق التي استعيدت من حركة الشباب بسرعة الفرق بين الحياة تحت حكم المتمردين وتحت حكم

الحكومة الجديدة. ويمكن بالطبع تحقيق ذلك من خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات الوطنية، من أجل تعزيز الأمن في المناطق المحررة وإرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتنمية قدرات قطاع الأمن والتقديم السريع للخدمات والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

وثمة حاجة لبذل جهود إضافية بهدف مكافحة القرصنة والسطو المسلح وأخذ الرهائن قبالة سواحل الصومال. ومن المهم ضمان مواكبة الدعم القوي للمجتمع الدولي ومساعدته للالتزامات الوطنية. إن الاحترام الكامل للقانون الدولي ذي الصلة، شرط مسبق ضروري لتحقيق فعالية التصدي للقرصنة والتعاون الدولي.

وتستدعي الحالة الإنسانية في الصومال اهتماما مستمرا. ويجب ضمان الأطراف المعنية لوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وكاملة وبدون عراقيل إلى الأشخاص الذين هم في حاجة إليها. إننا نؤكد على أهمية تقديم المساعدة المستدامة للصومال في ذلك الصدد، فضلا عن الحاجة إلى مضاعفة الجهود، من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل للتحديات التي لا تزال تواجه البلد وشعبه.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين فيما يخص توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام أوغوستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية. واسمحوا لي أيضا أن أشكره على الجهود التي بذلها خلال السنوات الماضية، دعما للصومال. إننا نشيد به وبفريقه على الدور الذي اضطلعا به، فيما يخص تحريك العملية السياسية في البلد قدما، ومساعدته على اجتياز المرحلة الحرجة التي تمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقا للصومال.

وأود أن أركز بإيجاز على ثلاث نقاط اليوم، الحالة السياسية في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والاستعراض الاستراتيجي القادم.

تشيد ألمانيا بانتهاء عملية الانتقال، وتهنئ السلطات والشعب الصومالى على هذه العملية السلمية، كما أثني على جميع الموقعين على خريطة الطريق لإسهامهم في انتهاء العملية الانتقالية بنجاح.

إن إنشاء برلمان جديد وانتخاب رئيس جديد للبرلمان ورئيس جديد للدولة علامات مضيئة في تاريخ الصومال. ولابد للصومال الآن من التركيز على تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء مؤسسات مستدامة ويمكن مساءلتها، على أساس احترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يجني الشعب الصومالي عوائد السلام بعد عقود من الحرب الأهلية والدمار الواسع النطاق.

وخلال مؤتمر القمة المصغر بشأن الصومال الذي عُقد على هامش الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع، استمعنا باهتمام إلى أولويات الرئيس حسن شيخ محمود. ونعتقد أن تلك الأولويات – البدء بالأمن وبناء السلام – قد أُحسِن اختيارها. والرئيس محمود يمكنه أن يعتمد على الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي. وبلدي سوف يواصل الاضطلاع بدوره في هذه الجهود، ولا سيما في إطار الاتحاد الأوروبي ومن خلال الأمم المتحدة .

والنجاح الذي نحتفل به ما كان يمكن تحقيقه بدون الإسهام البالغ الأهمية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي هيأت بيئة آمنة لكي تمضي العملية السياسية قدماً. وأود أن أؤكد على ما نشعر به من امتنان للبعثة وما حققته في ظروف صعبة للغاية. وهي تستحق دعمنا السياسي الكامل. غير أنه ينبغي دعم التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به، في جملة أمور، بمبادرات تتصل ببناء قدرة قوات الأمن الصومالية. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يتهيأ الصوماليون أنفسهم لتحقيق السلام والأمن في بلدهم.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجدداً على أن الاتحاد الأوروبي يدعم قطاع الأمن الصومالي من خلال بعثة الاتحاد

الأوروبي للتدريب في الصومال. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٩، يشارك بلدي في تلك البعثة مشاركة فعالة. وما زال الآلاف من الجنود الصوماليين الذين قامت تلك البعثة بتدريبهم يؤدون دوراً هاماً في تحسين حالة الأمن بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ويبقى الأمن عنصراً أساسياً لأي تقدم، وينبغي التنسيق بين كل جهود الشركاء في القطاع الأمني، على أن تؤخذ الدروس المستفادة في الاعتبار.

والإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاؤها في مجال الأمن يجب أن تترجم أيضاً إلى تقدم على الصعيد السياسي وتحسن في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الصومالي. وهذه مهمة تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم بالدرجة الأولى، إلا أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لدعمهم.

أخيراً، فإن التقييم الجاري والمراجعة الاستراتيجية لوجود الأمم المتحدة في الصومال أمر نرحب به من أجل المزيد من الاستقرار وتوطيد السلام في الصومال. ونرى أن التحديات التي يواجهها الصومال تتطلب نهجاً مشتركاً واستراتيجية سليمة ومترابطة وتقسيم واضح للمهام. وأود أن أؤكد أن ألمانيا مستمرة في دعم الصومال وشعبه.

السيد لي باودنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية.

لقد حققت عملية السلام تقدماً تاريخياً في الصومال. وأنجزت المهام المحددة في خريطة الطريق بصورة أساسية. وانتخب رئيس جديد، كما عين رئيس وزراء جديد، كما تحققت مكاسب عسكرية في مكافحة حركة الشباب. ونرحب بهذا النجاح ونقدم التهنئة عليه. ونشكر الممثل الخاص والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات الإقليمية على هذه الجهود. ونعرب عن خالص تقديرنا للإسهامات الهامة التي قدمها رئيس وزراء إثيوبيا الراحل، السيد ميليس زيناوي.

تلاحظ الصين أن الطريق إلى السلام الدائم والتغلب على التحديات الماثلة أمام الصومال لا يزال طويلاً. وما زال يتعين دعم قدرات الحكومة الصومالية. وقوى الإرهاب والتطرف ما زالت موجودة، والتهديد الإرهابي ما زال قائماً. ونأمل أن تبذل الأطراف الصومالية المختلفة جهودها في الجوانب الأربعة التالية.

أولاً، ينبغي أن تواصل دفع العملية السياسية والمصالحة الوطنية قدماً. ونأمل أن تغتنم الأطراف الصومالية هذه الفرصة التاريخية لتحقيق الاستقرار والتنمية الوطنية وتدعيم الوحدة والتعاون والتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات. ونحن ندعم الحكومة الجديدة في الصومال في تطبيق دستور مؤقت وممارسة الوظائف الحكومية وبسط السيطرة الفعالة على كامل التراب الوطني. ونحث الفصائل المختلفة في الصومال على نبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، لابد من مواصلة توطيد الحالة الأمنية. وندعم جهود الصومال للتعجيل ببناء القطاع الأمني وتولي المسؤولية الكاملة عن حماية السيادة والتحضر الوطنيين. ونقدر العمل الفعال لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونؤيد استمرارها في القيام بدور هام في استقرار الصومال. وفي ضوء الحاجة الفعلية، ينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة خصوصاً، تعزيز الدعم اللوجستي المقدم للبعثة وقوات الأمن الصومالية.

ثالثاً، يجب أن يبدأ الصوماليون في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. والفقر والتخلف من الأسباب الجذرية الرئيسية للاضطرابات التي دامت ٢٠ عاماً في الصومال. ونأمل أن تعد الأطراف الصومالية في القريب العاجل خططاً لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى للشعب الصومالي

أن يرى آفاق السلام والتنمية الوطنيين. وندعو الأمم المتحدة ومجتمع المانحين كافة إلى الوفاء بما جرى التعهد به وجمع مزيد من الأموال، نقداً أو عيناً، لمساعدة الصومال على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً، يجب وضع استراتيجية جديدة يمكن للمجتمع الدولي مساعدة الصومال من خلالها. ونحن نؤيد المراجعة الاستراتيجية لاستمرار وجود الأمم المتحدة في الصومال ما بعد ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، التي اقترحها الأمين العام. ونأمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي فعال وأن تأخذ آراء الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الاعتبار بالكامل، على أساس احترام سيادة الصومال. ويحدونا الأمل في أن تعد الأمم المتحدة خطة استراتيجية شاملة وقابلة للتطبيق لمساعدة الصومال على تحقيق الاستقرار والتنمية ووضع هذه الخطة موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تود غواتيمالا أن تشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على بيانه،ونأسف لأن السيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، لم يتمكن من المشاركة في الجلسة هذه لتقديم تقريره.

وأسوة ببقية أعضاء المجلس الذين تكلموا اليوم، تشيد غواتيمالا بالإنجازات التي تحققت في الصومال مؤخراً، والتي تقرب البلد أكثر فأكثر من السلام والاستقرار بعد طول انتظار. ويسرني القول إنه سواء في العملية السياسية أوالاستراتيجية الأمنية، فقد تجاوز الصومال كل التوقعات.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب غواتيمالا بالرئيس الجديد للصومال، فخامة السيد حسن شيخ محمود. ونقر بالاختيار الموفق للسيد عبدي فرح شيردون كرئيس للوزراء. فكلاهما يمثلان حقبة جديدة في الصومال. ونتوقع من السلطات الجديدة أن تقوم في أقرب وقت ممكن بتشكيل حكومة شاملة للجميع وشفافة وخاضعة للمساءلة فيما يتعلق بالإدارة المالية. كما نتوقع تشكيلاً مؤاتياً لمجلس الوزراء، بما في ذلك التمثيل الجنساني العادل.

ويتعين – في المقابل – على مجلس الأمن والمجتمع الدولي مواصلة دعمهما القوي للصومال. ونكرر التأكيد على أن نهاية الفترة الانتقالية ليست نهاية لعملية السلام. وبالمثل، فإننا ندرك أن على حكومة الصومال الإمساك بزمام جدول الأعمال الوطني، وأننا بحاجة إلى الاستماع إلى أولوياتها الجديدة واستيعابها.

ونتطلع إلى موافاتنا في وقت قريب بالاستعراض الاستراتيجي لجهود الأمم المتحدة في الصومال، ونحن على ثقة بأن الاستعراض سيأخذ في الاعتبار الظروف الجديدة الناشئة في الصومال، فضلا عن الخيارات المتاحة حاليا لتعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة في الميدان. ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة بروح من التعاون والتآزر.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية، فقد نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولايتها بطريقة مثالية. فقد حققت، جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الوطنية الصومالية، استعادة ميناء كيسمايو على نحو ما توقعه قليلون في الأجل القصير. ونثني على الجهود الاستثنائية التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي، ونشيد بالقوات التي قدمت تضحيات جسيمة من أجل تحقيق السلام في الصومال.

ونعرب عن تقديرنا للمعلومات الواردة في التقرير الرابع لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن التقدم المحرز (S/2012/764، الضميمة) الذي يطلب، من بين أمور أخرى، تجديد ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي تقنيا – مع إجراء بعض التعديلات بغية تنفيذها على نحو فعال – حتى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. ومن

رأينا أن هذه المكونات الإضافية ستعزز المجموعة اللوجستية المعتمدة في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). ويؤيد وفدنا تجديد ولاية البعثة، وسوف نشارك بطريقة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع قرار في الأيام المقبلة.

ونتطلع أيضا إلى الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٣. وفي رأينا أنه يجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار انتقال حركة الشباب مؤخرا إلى شمال البلد. وتحتاج البعثة إلى ضمان توفر الأمن في المناطق المحررة من حركة الشباب، وينبغي أن يقترن ذلك بتعزيز قوات الأمن الوطني الصومالية.

ونشعر بالقلق – شأننا شأن الاتحاد الأفريقي على نحو ما ورد في تقريره – إزاء الحالة المالية التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي، وخصوصا أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٣. ومن الضروري أن تتوفر للبعثة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. وندعو جميع البلدان القادرة على ذلك، إلى التبرع بسخاء لذلك الهدف وتحسين القدرة على التنبؤ، فضلا عن استدامة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي.

وندرك اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يشعر شعب الصومال – في خارج مقديشو بشكل خاص – بالتغيير في حياته اليومية، إلى جانب إنشاء إدارات محلية وتوفير الخدمات الأساسية بطريقة ناجحة.

وتكتسي إعادة هيكلة قوات الأمن الوطني الصومالية وإصلاحها أهمية بالغة. وبالمثل، فإن زيادة انشقاق المقاتلين التابعين لحركة الشباب، تمثل خطوة إيجابية وبصيص أمل بالنسبة للشباب في الصومال. وعلاوة على ذلك، يجب أن تظل حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية إليهم دون عراقيل بين الأولويات القصوى.

ويشكّل إعمار الصومال – سواء من ناحية البنية التحتية أم من حيث النسيج الاجتماعي – فضلا عن حماية الموارد الطبيعية تحديات حرجة. ولا تزال مكافحة القرصنة وأعمال السطو المسلح قبالة سواحل الصومال تشكّل تهديدا. فقد شهدنا التحول في ذلك البلد في العام الماضي، وتواصل غواتيمالا دعمها للجهود التي يبذلها.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون في قاعة المجلس وأن أرى الحماس اليوم أكثر مما كان عليه في الماضي. وكما ذكر جميع المتكلمين ونُوّه إليه كما ينبغي، فنحن نمضي بعيدا عن التوقعات القاتمة وبدأنا نرى الضوء في نهاية النفق.

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة بشأن الصومال ومخاطبة أعضاء المجلس. وأود بدايةً وقبل كل شيء، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أهنئ سلفكم أيضا.

وقد أصبحت مهمتي أسهل بكثير اليوم عقب الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. ونحن نشكره جزيل الشكر على دعمه الدؤوب للحكومات الصومالية الانتقالية المتعاقبة ونأمل أن يواصل أيضا تقديم الدعم للحكومة الاتحادية الجديدة.

ويؤسفني أننا لم نتمكن من الاستماع إلى إحاطة إعلامية مقدمة من قبل السيد رمضان لعمامرة. ومع ذلك أشكره وأشكر أيضا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على دعمهم المستمر لنا.

وكما استمع المجلس، فقد انتهى العمل على خارطة الطريق وانتخب برلمان جديد، فضلا عن انتخاب رئيس

البرلمان ونوابه. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر فاز السيد حسن شيخ محمود بالانتخابات الرئاسية وجرى تنصيبه في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر عيّن السيد عبدي فرح شيردون رئيسا للوزراء وهو يواصل الآن عملية تشكيل الحكومة الجديدة التي وصفها بأنها ستكون صغيرة ولكنها فعالة وأنها لن تتسامح مع الفساد أو سوء الإدارة. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه ومجلس وزرائه سيلتزمان إلى أقصى مدى ممكن بتنفيذ سياسة الرئيس القائمة على ست ركائز، لكونها تمثل أساسا لبداية جديدة في البلد.

لقد سبقت الإشارة إلى سياسة الركائز الست، لكني أود أن أقدم موجزاً مختصرا لها. الركيزة الأولى هي الاستقرار الكامل، وسمو القانون، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، بما يشمل الأمن والقضاء والحوكمة الرشيدة. الركيزة الثانية هي الانتعاش الاقتصادي، مع التركيز على سبل كسب العيش والبنية التحتية للاقتصاد. الركيزة الثالثة هي بناء السلام، مع التشديد على المصالحة الاجتماعية من خلال بناء جسور الثقة. الركيزة الرابعة تقديمُ الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والبيئة. تتمثل الركيزة الخامسة في العلاقات الدولية، مع التشديد على بناء علاقات تعاونية وتحسين الصورة الوطنية. تتعلق الركيزة السادسة بوحدة البلد وسلامته، والسعي الجماعي إلى مستقبل أفضل. ذلك ملخص موجز جداً. ولقد سمحت لنفسي كذلك بإرفاق المزيد من المعلومات عن الركائز الست بالوثائق التي وزعتها.

ويسرني أيضا أن أفيد بأن تقدما كبيرا قد أحرِز في قطاع الأمن. لقد نجحت قوات الأمن الوطني، تدعمها ببسالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، في تحرير أراضي كبيرة من سيطرة حركة الشباب في جميع القطاعات الأربعة. ومع أن الحركة قد أُضعفت إلى حد كبير، إلا أنها لا تزال تملك القدرة على توجيه الضربات. لذلك، من الضرورة بمكان مواصلة العمل على طردها تماما من جميع القطاعات في أنحاء الصومال كافة.

يبدو الآن واضحاً جداً أن الحكومة الاتحادية الجديدة بحاجة ملحة إلى دعم ملموس وجيد التنسيق من مجلس الأمن، وجميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، لتمكين الحكومة الجديدة من تنفيذ وتحقيق الأهداف النهائية لسياسة الركائز الست. علاوة على ذلك، تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا بشكل عاجل للدعم الإضافي الذي ظلت تطلبه منذ مدة طويلة، والمذكور في التقرير المرحلي الرابع لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (S/2012/764، الضميمة). ونحن نتفق مع ذلك التقرير ونوافق عليه.

ونتمنى أيضا – كما أشار إلى ذلك جميع أعضاء المجلس تقريباً – أن تُعزز قوات الأمن الصومالية وتُدرَّب وتجهّز تجهيزا جيداً، واعتبار ذلك أولوية عاجلة. أود أيضا، بالنيابة عن الحكومة والشعب الصومالي، أن أعرب عن خالص تقديرنا للدعم المستمر والثابت الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك عناصر الشرطة، والقوات الإثيوبية. ونحن ممتنون أيضا لكل الدعم الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ماهيغا، وفريق الأمم المتحدة القطري. ونحن ممتنون جداً للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وإننا على ثقة بأن الصومال، بفضل المساعدة التي يقدمها جميع شركائنا، ستتغلب تماما على المحنة التي ظل يعاني منها منذ ٢١ عاماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن تقديري لكم على دوركم القيادي في عقد هذه المناقشة بشأن الصومال، وعلى إتاحتكم هذه الفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد علمي أحمد دوالي، الممثل الدائم

للصومال، لبيانه، وللسفير أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته.

بعد أكثر من ٢٠ سنة من الخراب و ٨ أعوام من الفترة الانتقالية، أسهم تضافر جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وغيرها من الشركاء، في النهوض بالسلام والاستقرار في الصومال. تشمل تلك الجهود اتفاق جيبوتي واتفاق كمبالا، فضلا عن خريطة الطريق، التي شكلت فيما بينها جدولاً زمنياً للعملية السياسية المفضية إلى نهاية الفترة الانتقالية. لقد سعت اليابان إلى أداء دور كبير في تلك الجهود.

لقد تحققت المهام السياسية، على الرغم من بعض التأخير. وتشيد اليابان بالملكية التي أبداها الشعب الصومالي بطريقة ديمقراطية شفافة عندما اعتمد الدستور الاتحادي المؤقت الجديد في الصومال وانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود. لقد كان التقدم الذي وضع أخيرا حدا للفترة الانتقالية تقدماً ملحوظا. لا يمكننا أن ننسى أن نشيد بتفاني السيد ماهيغا الممثل الخاص في تلك العملية. كما ينبغي الإشادة الصادقة بالحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللذين أسهمت تضحياتهما في التمكين من تحرير الغالبية العظمى من أراضي الصومال. في ذلك الصدد، تعرب اليابان عن تقديرها للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الإثيوبية.

لقد تمكن الشعب الصومالي من التغلب على التحديات الرئيسية. الآن حان الوقت لكي يدخل الشعب الصومالي في المرحلة التالية المتمثلة في إرساء نظام سياسي جديد، وتحقيق الاستقرار وبناء السلام. ترحب اليابان بسياسة الركائز الست التي طرحها الرئيس محمود في خطابه الافتتاحي، وتعيينه السيد عبدي فرح شردون رئيساً للوزراء. اليابان مستعدة لدعم الحكومة الصومالية الجديدة في مسعاها الجديد نحو إعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

ومع الاعتراف بما أحرز من تقدم حتى الآن، فإننا بحاجة إلى توطيد ذلك التقدم. في هذا الصدد، لا يزال الأمن عاملاً رئيسيا، ولا بد من تعزيز قوات الأمن الوطني الصومالية. اليابان واحدة من الجهات الرائدة في مجال تنمية قطاع الأمن في الصومال، وما زالت ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة والبلدان المانحة الأخرى من أجل إحلال السلام والأمن في الصومال.

ما برحت القرصنة أيضا بندا مهما في جدول الأعمال فيما يتعلق بالاستقرار في الصومال. لقد بدأ عدد الهجمات التي يشنها القراصنة يتناقص، بفضل الجهود المشتركة التي بذلها الصومال والمجتمع الدولي. وتفخر اليابان بأنها شاركت في تلك الجهود، وتواصل كفالة الأمن البحري في المنطقة بمختلف التدابير، بما في ذلك نشر مدمرتين وطائرتي دورية في خليج عدن، وتعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين.

أخيرا وليس آخراً، بينما يدخل الصومال في مرحلة جديدة لبناء السلام، من الضروري للشعب الصومالي – الذي عانى ومن ثم فإنه يستحق أن يحصل على فوائد السلام – أن يكون في طليعة الجهود لتنمية البلد. لذلك الغرض، ينبغي وضع خارطة طريق جديدة للتعمير وبناء السلام في البلد. تقدر اليابان مبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة مصغر بشأن الصومال الشهر الماضي، حيث ناقش المشاركون النظام السياسي المقبل للصومال، وكذلك الطرائق الكفيلة ببناء السلام في البلد. ونقدر أيضا جهود الأمم المتحدة الجارية لإجراء استعراض إستراتيجي بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال.

ستكون لمبادرات السلم والأمن ومبادرات التنمية في أفريقيا الأولوية القصوى في جدول أعمالنا في إطار مبادرتنا المعروفة باسم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

عملية مؤتمر طوكيو هي المنهاج الذي قامت اليابان من خلاله باستكشاف وتعزيز التنمية القارة الأفريقية، جنبا إلى جنب مع البلدان الأفريقية وأصدقاء البلدان الأفريقية، منذ عام ١٩٩٣. في حزيران/يونيو المقبل، ستشارك اليابان، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك، للمرة الأولى، الاتحاد الأفريقي، في تنظيم الاجتماع الخامس لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومناقشة التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه أفريقيا الآن، بما في ذلك بناء السلام في الصومال.

وتود اليابان أن تدعو البلدان الأفريقية والشركاء الأفريقيين إلى مستوى عال من المشاركة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب عن تأييده لهذا البيان كل من البلد المنضم للاتحاد كرواتيا، والبلدان المرشحة لعضويته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان للعضوية ألبانيا والبوسنة والهرسك، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص ماهيغا على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم للصومال على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وموظفيه وأهنئهم على تنظيم قمة الصومال المصغرة الموفقة وجيدة التوقيت على هامش الجمعية العامة. فقد أتاحت فرصة ممتازة للمشاركين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، يسمعون فيها من الرئيس الصومالي المنتخب حديثا، حسن شيخ محمود، عن الأولويات التي تهدف حكومته بها إلى وضع الأسس لبداية جديدة.

وكشأن الآخرين، نرحب بالآفاق التي فتحتها نهاية الفترة الانتقالية للصومال لتحقيق السلام الدائم والازدهار والاستقرار. ومن الواضح، مع ذلك، أن هناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به. إذ ينبغي للمؤسسات الاتحادية الجديدة أن تشرع في بذل الجهود لتحقيق الاستقرار والمصالحة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في المناطق المستردة من حركة الشباب، حيث ستحتاج إلى إنشاء إدارات شاملة وممثلة للجميع. وكلا الأمرين حاسم في أهميته بالنسبة لمستقبل الصومال الاتحادي الذي يملك مقومات البقاء. وينبغي أن يطمئن شعب الصومال أيضا إلى وجود الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة، والعدالة، واحترام حقوقه وحرياته الأساسية، والتنمية الاقتصادية. وينبغي للمؤسسات الاتحادية الجديدة أن تمد يدها إلى الصوماليين من جميع مناحي الحياة وأن تعمل على تحقيق مصالحهم، وأن تضع اللمسات الأخيرة على العناصر الرئيسية المتبقية من الدستور المؤقت.

ولا تزال الحالة الإنسانية بالغة السوء. وعلى جميع أطراف النزاع التزام بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ولا بد من أن تضمن جميع الأطراف المعنية وصول المساعدات الإنسانية بشكل مأمون ودون عوائق إلى المحتاجين.

وفي ظل هذه التحديات الكبيرة، ينبغي أن يظل المجتمع الدولي على التزامه القوي بتقديم الدعم للشعب الصومالي. ولكننا في القيام بذلك يجب أن نحترم تولي الصوماليين مقاليد الأمور، وأن نشكل ونوائم بعناية أعمالنا الجماعية في نهج شامل حقا، وذلك في شراكة مع الصومال. ويتطلب ذلك زيادة التنسيق، سواء فيما بين البلدان المانحة أو بين الجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ويجب أن نتجنب الازدواجية وتشتّت دعمِنا. ونحن على استعداد لأداء دور فعال في هذا الصدد ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي ستجريه الأمم المتحدة لوجودها في الصومال. ونرى أن يشمل هذا

الاستعراض أيضا تجديد الالتزام بمساعدة الحكومة الصومالية على تحسين حالة حقوق الإنسان وتعزيز آليات الرصد تحقيقا لهذه الغاية. ويدعم الاتحاد الأوروبي مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ خريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان، بالتعاون مع السلطات الصومالية.

ويتعين على هذا النهج الشامل تقديم الدعم في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وهذا يعني من الناحية العملية، تماشيا مع الرؤية الأولية لرئيس الصومال، التركيز، أولا، على الأخذ بنهج متسارع ومكثف لإصلاح القطاع الأمني؛ وثانيا، الأخذ بنهج شامل للقضاء على القرصنة؛ وثالثا، تقديم الدعم الفوري لبناء قدرات المؤسسات وتحسين حظها من الشفافية والمساءلة عن طريق الآليات المناسبة؛ ورابعا، سرعة إيصال الخدمات إلى المناطق التي لم تعد خاضعة لسيطرة حركة الشباب.

وقد أمكن للبرلمان الصومالي الجديد أن يصوّت لصالح التغيير بسبب الشعور الجديد بالأمن الذي أتاحته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود لذلك أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن التقديرللتضحيات الكبيرة التي قدمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لصالح الشعب الصومالي والدور الذي قامت به البعثة في وضع اللمسات الأخيرة على المرحلة الانتقالية.

والاتحاد الأوروبي، منذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي، هو أحد الممولين الرئيسيين لتلك العملية. ويبلغ إجمالي الدعم المقدم من الاتحاد للبعثة ٤١٢ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٧. ونحن ننضم إلى الاتحاد الأفريقي في دعوته للحصول على تمويل أكثر ثباتا واستدامة للبعثة، كما تكرر في أحدث تقرير له عن البعثة، وندعو الآخرين إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك تمشيا مع المطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن المتتالية. وينبغي أن يأخذ تقييم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المقرر إجراؤه بشأن مستقبل الدعم الدولي للصومال هذه المسألة بعين الاعتبار.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي، سوف يواصل المساهمة في الجهود الصومالية المبذولة للتصدي للتحديات المتبقية، وذلك بطرق منها المبلغ الكبير الذي يقدمه للمساعدة الإنمائية وعملياته الخاصة بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع. وتشمل تلك العمليات بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، وقوة أطلنطا البحرية، والبعثة الجديدة لبناء القدرات البحرية الإقليمية المهمة لمنطقة القرن الأفريقي.

وفي الختام، قد تنتهي المرحلة الانتقالية، ولكن من الواضح أن عملية التحول لم تكد تبدأ. وفي غضون أربع سنوات، يلزم أن تهيء المؤسسات الصومالية الظروف لإجراء استفتاء على الدستور المؤقت وانتخابات في ظل الاقتراع العام. وسيتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تبقى ملتزمة بدعمها للصومال وتعاونها الوثيق مع نظرائنا الصوماليين، والتوصل إلى تنظيم لمساعداتنا الدولية يتسم بالوحدة والكفاءة والشفافية. فلا يستحق الشعب الصومالي منا أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، يا سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن الصومال، التي تأتي في بداية حقبة جديدة في الصومال. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لمعالي الأمين العام لعقده قمة مصغرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر. فقد أثبتت تلك القمة في توقيتها المناسب مرة أخرى وحدة المجتمع الدولي في دعم الصومال والتزامه بمساعدته في جهوده المبذولة لبناء السلام.

وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أهنئ فخامة حسن شيخ محمود على انتخابه لرئاسة الجمهورية وسعادة عبدي فرح شيردون لتعيينه رئيسا للوزراء. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق، شيخ شريف أحمد، ورئيس البرلمان شريف حسن، ورئيس الوزراء محمد علي لما أظهروه من حنكة قوية خلال أصعب الأوقات في الصومال.

لقد دخل الصومال حقبة جديدة تماما – حقبة لبناء السلام وبناء المؤسسات والمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي. وستكون هذه الحقبة حقبة إعادة الأمور إلى طبيعتها.

وينتظر الحكومة الصومالية الجديدة، الأكثر شرعية وتمثيلا، الآن العديد من المهام التي يلزم إنجازها لضمان أن تنجح عملية التطبيع في مسيرتها. ونرى أن تمنهج كل هذه المهام بشكل جيد في برنامج جديد. ويجب أن يكون هذا البرنامج الجديد وهذا العهد الجديد بقيادة صومالية ويجب أيضا أن يعالج المهام التي لم تكتمل من خريطة الطريق السابقة. وبهذا المعنى، فإن الخطة ذات الدعائم الست التي حددها الرئيس محمود تشكل خطوة أولى إيجابية ودليلا سليما على القيادة الصومالية.

ونحن نثني على جهود الاتحاد الأفريقي من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونعرب عن تقديرنا للتضحيات الرائعة التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات.

وبدون جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتضحياتها، لم نكن لنشعر بهذا التفاؤل حيال مستقبل الصومال.

لقد توصل المجتمع الدولي الى تفاهم مشترك بشأن الحاجة إلى دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية التي تتصف بالروح المهنية والقدرة على الحلول في نهاية المطاف مكان بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتحمّل كامل المسؤولية عن تأمين كل البلد واستقراره. وإن إعادة بناء وإعادة هيكلة قطاع الأمن الصومالي شرط مسبق لا غنى عنه من أجل بناء الدولة. والقطاع الأمني الصومالي الكفؤ والقوي الذي يمثل التنوع في الصومال أمر أساسي ايضاً لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد صومال موحد وآمن ومزدهر. ولن يكون هناك سلام ورخاء مستدامان بدون الأمن.

وفي هذه المرحلة، أود أن استرعي الانتباه إلى حقيقة أن تركيا ماضية حالياً في بذل جهودها لإنشاء صندوق إعادة هيكلة وإعادة بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية. ولقد تم الحصول على الدعم السياسي من السلطات الصومالية، والبلدان المجاورة، وبعض الشركاء الدوليين. وسنبدأ قريبا بإعادة بناء البنية التحتية لقوات الأمن الصومالية وبتدريبها. وأود أن أؤكد على أن جميع جهودنا في هذا المجال سوف تُبذل بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

وتعتقد تركيا أنه خلال هذه الفترة الحرجة في الصومال، فإن الأمم المتحدة هي الطرف الفاعل الأكثر أهمية الذي سيقوم بتنسيق جميع المساعدات الدولية، وتعزيز عملية المصالحة السياسية، وتوفير الدعم اللازم لإعادة بناء هياكل الدولة في الصومال. ونرحب بعملية الاستعراض الاستراتيجي الجارية التي يقوم بها الأمين العام لتحديد كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون مفيدة للغاية في الصومال خلال هذا العهد الجديد. ونعتقد اعتقادا قويا أن وجود الأمم المتحدة الشامل الذي سيعمل على دمج جميع عناصر دعم بناء الدولة والسلام ينبغي أن يشكل هيكل الأمم المتحدة الجديد في هذا البلد. وتركيا على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة في هذه العملية.

وفي الجهود التي يبذلها الشعب الصومالي لإعادة بناء بلده، نحن، كمجتمع دولي، مسؤولون أكثر من أي وقت مضى عن تقديم الدعم له. وأثناء تقديم دعمنا السياسي، والتقني، والإنساني، والمالي، يجب أن ندرك أن الصوماليين يريدون أن يروا وجودنا المادي على أرض الواقع كعلامة على التضامن.

ونعتقد أن فتح سفارات جديدة في مقديشو أثناء هذه اللحظة التاريخية في الصومال سوف يعطي الصوماليين إشارة مناسبة مفادها أننا نحن، المجتمع الدولي، سنقف الى جانبه في كفاحه من أجل مستقبله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن الحالة في الصومال.

إن إيطاليا تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بعد عقدين من عدم الاستقرار، يظهر أن الصومال أخذ يبدي أخيراً دلائل على وعد حقيقي. فانتخاب رئيس جديد للبلد، ورئيس جديد للبرلمان، وتعيين رئيس جديد للوزراء – الذي لا يزال يحتاج إلى التصويت لنيله الثقة من البرلمان الجديد – أمور مثلت نقطة تحول في تاريخ الصومال، ونفحت شرعية جديدة في العملية السياسية التي بدأت عام ٢٠٠٤، مع بداية المرحلة الانتقالية الصومالية.

ومثلما ذكر رئيس الوزراء مونتي في مؤتمر القمة المصغر المعني بالصومال الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر، فإن هذه الانجازات صومالية، بينما توطيد السلام والاستقرار سوف يكون تحديا صوماليا بالدرجة الاولى. إنه شرف وعبء، وجدارة ومسؤولية. والصوماليون على علم أكيد بأن إعادة الإعمار تتطلب رؤية بعيدة والتزاما بالعمل لصالح الشعب، مع الاحترام الكامل لمبدأي الشفافية والمساءلة.

إن اعتماد الدستور المؤقت يضع الأسس لدولة ديمقراطية اتحادية. والبرلمان الجديد يجب أن يكون تجسيدا للمسؤولية عن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. والرئيس الجديد رمز للوحدة الوطنية، والوصي على مبادئ الدستور التأسيسية والمروّج لها. وستضطلع الحكومة الجديدة، التي نأمل أن نراها تؤدي واجباتها في أقرب وقت ممكن، بمهمة تنفيذ وإدارة السياسات التي ينتظرها السكان الصوماليون منذ عقدين من الزمن.

ونرحب بالدعامات السياسية الاساسية الست التي أطلقها الرئيس حسن شيخ محمود. والأولويات المنصوص عليها في الوثيقة هي في صميم الاستراتيجية الجريئة والشاملة التي ينبغي للسلطات الصومالية الجديدة أن تنفذها بحزم في السنوات المقبلة. ومن الآن فصاعدا، يجب أن تكون إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار علامتين إرشاديتين للعمل. ونحن نتوقع إيلاء الاهتمام الواجب لتطوير الإطار المؤسسي والقانوني للديمقراطية، والسلطة القضائية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية. ولن يكون تحقيق التعايش المدني ممكنا مرة أخرى في الصومال إلاّ عندما يجري تنفيذ الدستور الجديد تنفيذاً كاملاً. وبلدي على استعداد للقيام بدوره في دعم العمل الجاري بشكل ملموس في هذا الميدان.

ويجب أن تكون احتياجات الناس في أعلى جدول الأعمال. والاستراتيجية المدنية التي تركز على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل هي شرط لتحقيق الانتعاش التام.

كذلك يجب أن يكون الأمن أولوية. بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوم بعمل رائع، ولكن التهديد ما زال قائما. وتأمل إيطاليا أن يوفر جميع الشركاء في الصومال الموارد الكافية لتمويل قوات الأمن الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي، التي لا يزال وجودها ضرورياً لتوطيد الإطار الأمني. وتؤدي إيطاليا دورها بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بغية تقديم

المساعدة الى الجيش الصومالي، وتدريب الشرطة الصومالية. ونأمل أن ينضم إلينا قريبا شركاء آخرون.

لقد علّمنا العقدان الماضيان من تاريخ الصومال أن الاستراتيجية التي تنفذ بالوسائل العسكرية وحدها ليست كافية. لذلك ينبغي أن نكفل تنفيذ استراتيجية مدنية، وأن تشارك الإدارات المحلية، الممثلة لجميع العشائر، في إحياء عملية المصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الحكومة الجديدة على عدم ادخار أي جهد في بناء دولة اتحادية فعالة. وفي الوقت نفسه، نحث جميع شركاء الصومال الراغبين في تقديم الدعم لهذه الخطة الاتحادية على عدم تشجيع عملية التجزئة. والحفاظ على وحدة الدولة الصومالية الاتحادية أمر ضروري إذا كنا نريد حقاً طي الصفحة ووضع عدم استقرار الصومال في الماضي وراءنا.

إن إنهاء المرحلة الانتقالية دائماً صعب ولكن الإنجازات الإيجابية التي تحققت في الأشهر الأخيرة تشكل بصيصا من الضوء بعد عقدين من الظلام. وإذا اريد لصيف عام ٢٠١٢ أن يُذكر بوصفه الربيع الصومالي، فنحن بحاجة إلى التزام متجدد وواسع النطاق لجعل هذه الإنجازات دائمة ومستدامة. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب الصوماليين، والبناء على الدروس المستفادة، أولاً وقبل كل شيء التضامن والعزم.

ولقد أدت الأمم المتحدة دوراً توجيهيا إيجابيا ويجب أن تواصل القيام بذلك. واستعراض دور الأمم المتحدة في الصومال يجب أن يراعي ظهور السلطات الجديدة والأكثر شرعية اليوم. لذلك ينبغي أن يتشكل دور جديد للأمم المتحدة من خلال إجراء حوار معمق مع السلطات الصومالية الجديدة لضمان الملكية الصومالية لهذه العملية ومنع الازدواجية، وكفالة أن تؤدي جهودنا إلى تمكين الأمم المتحدة من القيام بدور فعال في بناء الدولة وتوطيد السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ فنلندا شعب الصومال على الخطوات التاريخية التي اتُخذت في الأشهر الأخيرة. ونحن نقدم دعمنا للمؤسسات الاتحادية الجديدة والجهات السياسية الفاعلة في الصومال. والهدف من العملية السياسية واضح: تمهيد الطريق أمام إجراء الانتخابات العامة، ووجود نظام متعدد الأحزاب.

لقد دأبت فنلندا باستمرار على إبراز أهمية الملكية الصومالية في العملية السياسية. واليوم، لا تزال هذه المسألة هامة كأهميتها في أي وقت مضى. والقرارات المتعلقة بمستقبل الصومال تقع على عاتق الصوماليين. ويجب على القيادة السياسية الصومالية أن تكون مسؤولة أمام الشعب الصومالي.

والمؤسسات الجديدة بحاجة إلى جميع مساعداتنا في هذه المرحلة، بغية توفير الخدمات الأساسية. ونشدد على ضرورة تحسين التنسيق على جميع المستويات، بين الجهات المانحة والمنظمات الدولية والصوماليين أنفسهم.

إن مكتب الامم المتحدة السياسي للصومال والممثل الخاص للأمين العام ماهيغا اضطلعا بدور رئيسي في العملية الانتقالية، ونحن نشكرهما على العمل الدؤوب الذي قاما به. وأعمال إعادة الإعمار تتطلب اتباع نهج استراتيجي وشامل، ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال.

لقد اختُتمت الفترة الانتقالية بنجاح، ولكن اعمال تحقيق السلام والمصالحة لا تزال مستمرة.

تؤدي عملية سلام شاملة إلى سلام مستدام. إن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة هي إحدى المسائل الرئيسية لحقبة سياسية جديدة في الصومال. إن الاتفاق على تخصيص حصة

قدرها ٣٠ في المائة للنساء في البرلمان الجديد إنجاز كبير. كما كان دور شيوخ القبائل في الصومال والقيادات التقليدية باعتبارهم مساهمين بنائين في تعزيز السلام أمرا حيويا، وسيظل كذلك. وقد دعمت فنلندا إدراج شيوخ القبائل في الصومال والزعماء الدينيين في حوار السلام وسنستمر في التأكيد على دورهم المركزي في الفترة التالية للمرحلة الانتقالية.

وشأننا شأن من سبقنا من المتكلمين الآخرين، نود أن ننوه بالجهود والإنجازات والتضحيات التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وبالرغم من إنجازاتهم، فإن الحالة الأمنية في الصومال هشة. أصبحت حركة الشباب أضعف، ولكنها لم تختف. يجب أن يواصل الشركاء الدوليون الاستفادة من هذه الفرصة لتعزيز الحالة الأمنية في الصومال.

ونتفق جميعا على أن تحسن الحالة الأمنية شرط مسبق لتطبيع الأحوال المعيشية وتعزيز التنمية في الصومال، ويشمل ذلك التصدي لأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وقد دعمت فنلندا أعمال مكافحة القرصنة، من بين أمور منها المشاركة في العملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وبدعم برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة القرصنة البحرية في القرن الأفريقي.

ينبغي لنا ألا ننسى دور شتات الصومال. وقد أظهرت التطورات السياسية في الصومال لنا كيف يمكن لعناصر الشتات النشطة والأفراد القادرين إحداث تغيير. في فنلندا نؤكد دور شتات الصومال ومشاركته في تنسيق التنمية. وتعكف فنلندا حاليا على تقييم سبل تقديم المزيد من الدعم إلى الصومال في مجال احتياجاتها الإنمائية.

والآن وقد انقضت الفترة الانتقالية، نحن مقبلون على عصر جديد. وقفت فنلندا جنبا إلى جنب مع الصومال في الماضي، وتستطيع الصومال أن تعتمد على دعمنا في الحاضر والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونثاليس دي ليناريس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الصومال في وقت حاسم حيثما يكتسي دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي للسلطات الصومالية الجديدة أهمية خاصة.

تؤيد إسبانيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الوجيزة بصفتنا الوطنية من أجل التأكيد على التزامنا تجاه الصومال.

نشعر ببالغ السرور حيال التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في تنفيذ خارطة الطريق. وبينما وصلت الصومال بنجاح إلى نهاية فترتها الانتقالية، نواجه حقبة جديدة في تاريخ البلد. ونحن واثقون من أن الحكومة الجديدة ستتخذ القرارات الصائبة في التعامل مع التحديات المقبلة. وفي هذا الصدد، لا بد من بسط نطاق سلطة الدولة وتوفير الخدمات للشعب الذي تحرر من سيطرة حركة الشباب، فضلا عن تشجيع التنمية حتى يتمكن الشعب الصومالي من الشروع في الاستمتاع بثمار السلام بعد سنوات عديدة من التدمير والمعاناة.

وإسبانيا، من جانبها، تعتزم بحزم دعم الصومال في هذه المرحلة الجديدة، كما كانت تفعل منذ بداية العملية في المجالين السياسي والأمني ومجال التنمية. في المجال السياسي، منذ إطلاق خايطة الطريق على أساس اتفاق جيبوتي واتفاق كمبالا، دعمت إسبانيا كل جهد اضطلعت به الحكومة الصومالية والمؤسسات الانتقالية. وشاركنا بفعالية في اجتماعات فريق الاتصال الدولي، وعقد أحدها في مدريد

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فضلا عن مؤتمري لندن واسطنبول واجتماع الفريق الذي عقد في تموز/يوليه في روما.

في المجال الأمني، إذ ندرك أن الأمن يضطلع بدور رئيسي في الصومال في مجالات التنمية الاقتصادية والإنمائية والمؤسسية، ساهمت إسبانيا بنشاط في مساعدة الاتحاد الأفريقي على تدريب قوات للمشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقادت حتى تموز/يوليه ٢٠١١ بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب قوات الأمن في الصومال. وتقديرا للدور المركزي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق الاستقرار في الصومال، ستواصل إسبانيا التزامها بمساهمة قدرها مليون دولار في عام ٢٠١٢.

كما اضطلعت إسبانيا بدور هام في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونحن أحد المساهمين الرئيسيين في العملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي التي قادتها إسبانيا في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢. كما يدعم بلدي عملية درع المحيط التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي برئاسة إسبانيا، ويعد استكمال أساليب عمل فريق الاتصال بشأن القرصنة قبالة السواحل الصومالية الذي أجري في تموز/يوليه مثالا آخر على التزام بلدي النشط بتحسين فعالية عمل الفريق.

وفيما يتعلق بتطوير الصومال، ساهمت إسبانيا بمبلغ قدره ٣ ملايين يورو في إطار المساعدة المالية للمشاريع والمبادرات في هذا المجال. وأود أيضا أن أسلط الضوء على مساعداتنا الإنسانية، التي بلغت ٨٫٧ مليون يورو منذ ٢٠١١.

وخلاصة القول، في ضوء جميع العناصر التي أبرزت في بياني، أود أن أؤكد مجددا التزام إسبانيا الراسخ بمواصلة الاضطلاع بدور نشط في تقديم كل الدعم الذي تحتاجه الصومال من أجل التصدي للتحديات الكبيرة أمامنا في هذا العصر الجديد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تولي زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة إذ نمر بمنعطف هام للغاية في تاريخ الصومال. وأود أيضا أن أشكر السفير ماهيغا على العمل الممتاز الذي يضطلع به، والأمين العام للعناية الجادة التي يوليها دائما للصومال. نأسف لعدم تمكن السفير لعمامرة من المشاركة في إحاطته الإعلامية.

هيأت التطورات الأخيرة على الجبهات السياسية والأمنية في الصومال فرصة غير مسبوقة لتحقيق الاستقرار في البلد وكفالة السلام المستدام والمصالحة الوطنية هناك. وهذا دليل على أن جدية الجهود الوطنية وتركيز وتنسيق المساعي دون الإقليمية، والقارية والعالمية يمكن أن تحقق النتائج المرجوة. ومن الواضح أن العمليات العسكرية متعددة الجوانب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، والدعم الملموس الذي قدمته قوات الدفاع لبعض الدول المجاورة للصومال، أضعفت بشكل حاسم حركة الشباب. واستمر التقدم المحرز على أرض الواقع في تعزيز المكاسب الأمنية، ومكنت أوجه التقدم الأخيرة من استشراف اتصالات آمنة ومأمونة على نحو متزايد بين مقديشو وبايدوا.

ساعدت هذه التطورات الهائلة، مقترنة بتنامي توافق الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن الصومال، شعب الصومال على اغتنام الفرصة الفريدة التي نشأت. ينبغي الثناء على مجلس الأمن لاتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، والزيادة الكبيرة في عدد الأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإتاحة عمليات سداد المعدات المملوكة للوحدات. ومما لا شك فيه أن ذلك القرار مكن من نشر قوات حفظ السلام في المناطق المحررة بغية تيسير إقامة الحكومة الصومالية للنظم الإدارية

فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين إلى وطنهم.

وأيّاً يكن ما قد نفعله نحن بلدان المنطقة أو أعضاء المجتمع الدولي، فإن شعب الصومال وقادته، في نهاية المطاف، هم الأكثر تأثيراً في تحقيق السلام والمصالحة الدائمَين في بلدهم. ولا ريب لدينا بأنّ القيادة الجديدة ستواصل تعميق المصالحة الوطنية والتركيز على بناء وتعزيز المؤسسات الإدارية الضرورية لضمان توفير الخدمات الأساسية والنهوض بالانتعاش الاقتصادي. فما من سبيل أفضل للحكومة في ترسيخ مشروعيتها وتدعيم مصداقيتها من إحداث تغيير فيما يتعلق بتقديم الخدمات والاهتمام بالاحتياجات الأساسية للناس.

إننا نرى أنّ هناك زخماً حقيقياً بشأن إحلال السلام الدائم في الصومال. وفُرَص كفالة عدم التراجع في هذه العملية لم تكن يوماً متميِّزة كما هي حالياً. والمطلوب هو أن يكون هناك استثمار حكيم ورصين لتلك الفرص من قِبَل الجميع، بما يشمل الحكومة الجديدة. لكنّ الصومال يحتاج إلى المساعدة – التضامن الحقيقي – التي لا تُسيء إلى مُلكية الصوماليين للعملية. وليس لدى المجتمع الدولي خيار أفضل من القيام بأقصى ما يمكن من أجل السلام في الصومال والانتعاش الاقتصادي للبلد. وسلام الصومال واستقراره مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. وبناءً على ذلك، فإنّ المساعدة المقدَّمة للصومال ذات أهمية أوسع، تؤثر في مصالح كلّ أولئك الذين يقدِّرون قيمة السلام والاستقرار. والحالة العامّة في المناطق القريبة من الصومال والأماكن الأبعد، تُحتِّم علينا أكثر أن نُقدِّر ما تمَّ إنجازه في الصومال، وأن نبذل قصارى جهدنا لضمان عدم التراجع في العملية.

إننا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الأمم المتحدة وشركائها، سنواصل مساعدة أشقّائنا في الصومال في المضيّ بنجاح على هذا المسار الواعد. وفي الحقيقة، يزور مقديشو حالياً وفد بقيادة الأمين التنفيذي لإيغاد، لإجراء مشاورات مع القيادة الصومالية الجديدة.

ونحن مقتنعون بأنّ جهداً منسَّقاً هو الذي لا يزال ضرورياً للحفاظ على الزخم المحرَز حتى الآن، والاستفادة من الإنجازات التي تحقَّقت فعلاً. وتدعم إيغاد دعماً كاملاً مطالبة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتمديد تقني مُدّته أربعة أشهر لمجموعة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لما ورد في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي اعتُمِد في ٢٢ شباط/فبراير، مع إدخال مكوِّنات مدنية وبحرية إضافية داعمة للبعثة، لتلبية الاحتياجات الطارئة الناشئة عن الوقائع الميدانية. كما نودّ أن نؤكّد دعمنا لمطالبة الاتحاد الأفريقي بأن تتخذ لجنة بناء السلام خطوات للمساهمة بفعالية في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع في الصومال.

وفي السياق نفسه، نرحّب بقرار الأمين العام إجراء تقييم يمكن أن يشكّل أساساً لمشاركة منسَّقة ومتَّسِقة من جانب الأمم المتحدة في الصومال بعد المرحلة الانتقالية. ونعتقد أنه ينبغي للاستعراض أن يأخذ في الحسبان مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء استعراض استراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتنفيذ ولايتها، بهدف تحديد السبيل الأفضل الذي يتيح للبعثة زيادة مساهمتها في إحلال الاستقرار في الصومال، والتنفيذ الناجع للأولويات التي حدّدتها الحكومة الصومالية، بالتنسيق الوثيق مع قطاع دفاعي وأمني وطني قوي وبهيكلية جديدة. ونودّ أن نؤكّد مجدداً استعدادنا للتعاون مع فريق التقييم التابع للأمم المتحدة في جهده لإعداد استراتيجية شاملة لمشاركة الأمم المتحدة من أجل الصومال.

وإننا نُدين بعبارات واضحة تماماً الاعتداءات الإرهابية الأخيرة في مقديشو. ولا ريب في أنّ حركة الشباب آخذة في الانحسار، ومن غير المرجَّح لها أن تستعيد القوة إذا تواصل

الجهد الإقليمي والدولي، بشكل مبدئي وبالانسجام مع ما يطالب به القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، لتهميش العناصر المتشدِّدة في الجماعات الإرهابية.

وأخيراً، أودّ توجيه تحية خاصة إلى التضحيات الاستثنائية من قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المتحالفة.

الرئيس (تكلّم بالإسبانية): لا يوجد متكلِّمون آخرون مدرَجون في قائمتي.

أودّ الآن أن أعطي الكلمة للسيد ماهيغا، لإبداء أية ملاحظات إضافية يودّ إبداءها.

السيد ماهيغا (تكلّم بالإنكليزية): أودّ الإعراب عن تقديري لأعضاء المجلس وللمتكلمين المدعوِّين، ممثلي الدول الأعضاء الأخرى، على عباراتهم اللطيفة في حقي، ولمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ولزملائي في الأمم المتحدة. كما أودّ أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم ووعودهم بالدعم المتواصل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الصومالية الجديدة. لقد تشجَّعنا بهذه المشاعر، ونأمل في الاستعراض الاستراتيجي المقبل أن نكون قادرين حقاً على تقديم خيارات للمجلس الذي سيُحدِّد الولاية المقبلة لمؤسساتنا المعنية.

الرئيس (تكلَّم بالإسبانية): أشكر السيد ماهيغا على ملاحظاته الإضافية.

بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرَج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.